

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة ٤٨٤٥ (الاستئناف ١)

الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نغروبونتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	إسبانيا	السيد منتديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد فلورنت
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخالتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري

جدول الأعمال

تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية.

03-56403 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

السيد فلورنت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أشير بصفتي الشخصية البحتة إلى أن عمل مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له لم تحظ على ما يبدو بالشعبية التي حظي بها موضوع العراق. إنني شخصيا أشعر بالأسف، لكنني أود أن أشير إلى أن عدد الحضور في هذه الجلسة أقل.

وحول ملاحظة أكثر جدية، يلتزم وفدي التزاما كاملا بالبيان الذي ستدلي به الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي. وبصفتي الوطنية، أود أن أعلن موقفنا بشأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب الآن وفي المستقبل.

لقد مضت سنتان من عمر اللجنة التي ما فتئت منذ إنشائها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تؤدي عملها الذي نتفق جميعا على أنه عمل رائع. وبموجب ولايتها، ساهمت مساهمة نشطة وفعالة برصد وتيسير التنفيذ الصحيح للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من قِبل جميع الدول، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة اللاحقة، بما في ذلك القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) الذي تم اعتماده على المستوى الوزاري في كانون الثاني/يناير.

وبدون الخوض في التفاصيل، أود مجرد أن أبرز، أولا، العدد الكبير غير المسبوق من التقارير الوطنية التي نظرت فيها اللجنة وقيّمتها، بفضل المساعدة الثمينة والفعالة للخبراء المستقلين – وما كان لهذا العمل أن يتم بدونهم، وأود شخصيا أن أشكرهم، وثانيا، التطور الذي لا غنى عنه في التعاون مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية المختصة بالحرب على الإرهاب، كما دل على ذلك الاجتماعان المشتركان اللذان عقدا في ٦ آذار/مارس في نيويورك وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر في واشنطن العاصمة؛ وثالثا، معنى الجهود التي بذلت من أجل تسهيل توفير المساعدة التقنية للدول التي تحتاجها من أجل مساعدتها في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالكامل؛ ورابعا، الزيادة الكبيرة في عدد الدول الأطراف في الصكوك الدولية المختلفة المناهضة للإرهاب منذ اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ولا سيما الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩.

هذا الاستعراض السريع، رغما عن إيجابيته، يدفعنا إلى المزيد من التفكير في الخبرة التي اكتسبت بصدد المبادئ التوجيهية المستقبلية بشأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

ولذا فإنه من الأهمية بمكان ونحن نعمل لتحقيق هذا الهدف، ألا تغيب عن نظرنا، المبادئ الأساسية التي يجب أن ترشد عملنا. أولا، يجب أن تظل الحرب ضد آفة الإرهاب أولوية رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي – وخاصة لمجلس الأمن. ثانيا، لا يمكن مواصلة هذه الحرب بفعالية إلا بمشاركة الجميع فيها مشاركة صميمة. وكما أكدت الأمثلة المأسوية الأخيرة لسوء الحظ، ليس هناك من مأمن من آفة الإرهاب بالنسبة لأية شخصية دولية، بمن في ذلك العاملون في الأمم المتحدة. وعلى مجلس الأمن، بعد سنتين من اعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أن يظل أساسا لمناقشاتنا بشأن الحملة ضد الإرهاب.

ورغما عن ذلك، يبدو لنا أنه من المرغوب فيه أن تقوم لجنة مكافحة الإرهاب – دون أية تساؤلات بصدد أهدافها الأساسية، بإلزام نفسها هنا والآن بصورة نشطة بأن تعنى بتقييم التدابير التي اتخذت، والحالة الحاضرة والتدابير التي أعلنتها الدول بشأن تقوية الكفاح ضد الإرهاب.

ويعتقد وفدي أنه يجب أن يولى عدد من المبادئ التوجيهية شرف الأولوية. أولا، على لجنة مكافحة الإرهاب أن تزيد من تركيزها على الأخطار الحقيقية وردود الأفعال الملائمة لأعمال الإرهاب الحقيقية، بشأن الجهود التي تتخذها الدول لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويجب أن يتضمن التقييم الذي تعده اللجنة التقدم الذي حققته الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وأن تأخذ في حسابها فعالية التدابير التي اعتمدت على المستويين التشريعي والإداري، أي الهياكل المرفقية التي أنشئت لدعم الحرب ضد الإرهاب. كما ينبغي أن تكتب التقارير القومية في إطار هذه الخطوط. ورغما عن ذلك، فإن التقارير القومية، وهي لا غنى عنها، ليست كل ما نريده. فمن المهم تكملة هذه التقارير بمصادر أخرى من المعلومات التي يجب أن تتلقاها اللجنة، وأن يتلقاها خبراؤها المتخصصون بوجه خاص، من الهيئات الإقليمية والدولية التي تعنى نفسها بتقييمات أعضائها في مجالات أخرى ذات علاقة بمكافحة الإرهاب. ومثل هذا التعاون، إن لم يكن مكررا، لن يؤدي إلا إلى تقوية الحرب ضد الإرهاب وإلى فعاليتنا – وهذا ينبغي أن يكون محط اهتمامنا الأول.

ومن الحيوي، بالطبع، في حالة تعزيز عملية التقييم، أن تؤخذ حاجات المساعدة التقنية في الحسبان. ونظرا لضخامة الحاجات التي أعرب عنها والموارد المحدودة المتاحة لتغطية هذه الحاجات، فلا مناص من وضع أولويات. وفي هذا الصدد، هناك حاجة خاصة تدعو إلى المحافظة على التعاون الشديد بين لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة العمل ضد الإرهاب التي أنشأتها مجموعة الثمانية خلال قمة ايفيان في حزيران/يونيه، وإلى تكثيف ذلك التعاون. إن وظيفة تلك المجموعة، التي شارك رئيس لجنة مكافحة الإرهاب في عملها بموافقة كل أعضائها، هي تحسين تقييم حاجات وأولويات المساعدة التقنية في الكفاح ضد الإرهاب، وهي تعمل مع لجنة مكافحة الإرهاب لدعم القدرات العالمية على مناهضة الإرهاب، وبذا تضمن بأن تتخذ كل الحكومات تدابير فعالة لمنع أي دعم إيجابي أو سلبي للإرهاب.

ثانيا، يبدو لنا الآن أن من الأهمية بمكان أن يرتبط عمل لجنة مكافحة الإرهاب الذي هو بطبيعته عمل فني، بالمستوى السياسي، عن طريق مجلس الأمن، ارتباطا وثيقا. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بتقديم الرئاسة الإسبانية للجنة مكافحة الإرهاب بسرد للمصاعب الرئيسية التي تعترض سبيل تنفيذ الدول للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في برنامج عملها الذي سيقدم للمجلس في موعد أقصاه تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك طبقا للاقتراح الذي تقدمت به فرنسا في المجلس في نيسان/أبريل الماضي. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن يسمح ذلك التقرير للمجلس، وهو الهيئة الأم للجنة ويجب أن يظل هكذا، باتخاذ التدابير السياسية الضرورية بغية دعم عمل لجنة مكافحة الإرهاب بطريقة تضمن أن يطبق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تطبيقا كاملا. والأمر هنا يتعلق بمصداقية كل التدابير التي يتخذها مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب، وهي مجال ذو أولوية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): يرحب وفد الجمهورية العربية السورية بعقد هذه الجلسة ويعرب عن تقديره للسيد السفير إينوسنسيو آرياس، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب على ما بذله من جهود كبرى خلال الأشهر الماضية. كما يعرب وفدنا عن تقديره لنواب الرئيس، ولأعضاء اللجنة، وللخبراء، وللأمانة العامة على الجهود المبذولة لإنجاح عمل اللجنة خلال المراحل الثمانية الماضية.

لقد تمكنت لجنة مكافحة الإرهاب خلال المراحل السابقة من تحمل مسؤولياتها والوفاء بولايتها. كما عملت اللجنة بشكل مكثف فحققت تقدما في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكام ومتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد تمثل هذا النجاح من خلال تفاعل معظم الدول الأعضاء مع متطلبات القرار، وظهر ذلك جليا في التقارير المقدمة إلى اللجنة، سواء كانت التقارير الثانية أم التقارير الثالثة. ويسعدني أن أشير إلى أن سورية واحدة من الدول التي تقدمت بتقريرها الثالث في الوقت المحدد. ولاحقا لذلك، وضمن الجهود المتواصلة التي تبذلها سورية لمكافحة الإرهاب فقد أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية السورية المرسوم ٥٩ المؤرخ في ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ الذي يتضمن قانون مكافحة غسيل الأموال ومكافحة جميع أنواع التعاملات المالية المشبوهة أو غير الشرعية. وهذا تعبير آخر عن عزمنا المستمر في تعزيز جهودنا وتضافرها مع جهود المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب ومكافحة تمويله.

يسعدنا أيضا استمرار اللجنة بإقامة الحوار المفتوح مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار من الشفافية، لتسهيل وصول المساعدة إلى الدول التي أعربت عن حاجتها للمساعدة في رفع قدراتها لمكافحة الإرهاب وذلك من خلال فريق المساعدة الذي ينسق العمل بين الدول التي تطلب مساعدة والدول المانحة والقادرة على المساعدة. كما أننا نقدر التفاعل الحقيقي بين اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في إطار الولايات المحددة لكل منها.

تؤيد سورية خطة العمل التاسعة المقدمة من رئيس لجنة مكافحة الإرهاب لفترة التسعين يوما القادمة. وفي هذا المجال، تؤكد سورية عزمها الاستمرار في بذل كل جهد ممكن للمساهمة في إنجاز هذه الخطة أيضا بما يلبي متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما يؤيد وفدنا استمرار اللجنة بعضوية مكتبها الحالي واستمرار رئيسها السفير أرياس على رأس قيادتها، آخذين بعين الاعتبار أننا نقدر جهوده عاليا وإخلاصه للمهمة التي يتولاها.

إن أكثر ما يضر ويشوه تضافر الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب هو الادعاء بمكافحة الإرهاب ظاهريا بينما يتم ارتكابه يوميا على أرض الواقع، كارتكاب جرائم بحق الإنسانية، وجرائم حرب وأعمال إبادة جماعية، والعدوان وتشريد وقتل السكان المدنيين، والاستمرار في سياسات الاستيطان وضم الأراضي ومخالفة القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وانتهاك الاتفاقات.

إن خطر الإرهاب الدولي يستدعي العمل المشترك من قِبل المجتمع الدولي دون محاباة أو معايير مزدوجة أو إسكات للضمير العالمي. ولا بد من تشخيص الإرهاب حتى نتمكن من معالجته والقضاء عليه. وفي هذا المجال نؤكد على ضرورة تعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب المشروع من أجل التحرر، هذا النضال الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة واعتبره حقا يتوجب على الجميع الدفاع عنه واتخاذ كافة الإجراءات لتحقيقه.

إن سورية، إذ تجدد في هذا الاجتماع التزامها الثابت بمحاربة الإرهاب واستمرار تعاونها مع جميع دول العالم الراغبة في هذا التعاون، تؤكد مرة أخرى على أهمية دور لجنة مكافحة الإرهاب، وارتياحها للعمل الذي تقوم به اللجنة في إطار تنفيذها لولايتها.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئ السفير أرياس على إكماله بنجاح الشهور الستة الأولى من فترة منصبه رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب. وأود أيضا أن أشكره على بيانه وعلى تقديم برنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما التاسعة (S/2003/995، المرفق).

لقد لاحظنا التقدم الذي أحرزته اللجنة في الأشهر الثلاثة الماضية. ونأمل أن تتمكن اللجنة من الحفاظ على قوتها الدافعة وتحقيق الأهداف الموضوعة لبرنامج عمل

التسعين يوما المقبلة. ونقدر الفرصة التي أتاحها اجتماع اليوم للتفكير مليا في طريق العمل الذي اتخذناه حتى الآن في مواجهة الإرهاب وللتخطيط للمستقبل. ونحن بحاجة إلى صياغة رؤية استراتيجية للاتجاه الذي يتعين على جهودنا المشتركة ضد الإرهاب أن تسير فيه.

تمثل لجنة مكافحة الإرهاب استجابة دولية منظمة هامة للإرهاب العالمي. ونأمل أن تواصل اللجنة أداء مهامها الموكولة إليها بطريقة فعالة. ومن المهم أن تعزز اللجنة أنشطتها في إطار ولايتها الحالية. وينبغي أن تتجنب تولي دور بوليسي يتجاوز ولايتها.

يمكن الشعور بآثار الإرهاب في كل بلد تقريبا اليوم. وقد تعرضت باكستان، على وجه الخصوص، للإرهاب طوال عقود. ولكنها عازمة على مكافحة ذلك الخطر بكل قوة. وقد أوضح هذا الأمر إيضاحا تاما النجاح الذي سجلته باكستان في القبض على أكثر من ٥٠٠ إرهابي، من بينهم عملاء رئيسيون للقاعدة وللطالبان ونشر حوالي ٠٠٠ ٧٠ جندي في المنطقة الغربية الوعرة على طول الحدود الباكستانية – الأفغانية، للقيام بعمليات منع تسلل المشتبه فيهم أنهم إرهابيون.

إننا نقدر التزام اللجنة المستمر بالحفاظ على الشفافية، على النحو الذي انعكس في برنامج عملها. وهذا أمر أساسي لكسب ثقة وتعاون كل الدول في مكافحة الإرهاب. وقد لاحظنا أن عددا من الدول انتقل من المرحلة ألف إلى المرحلة باء، أي تنفيذ الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب. وبطبيعة الحال، لا بد للجنة أن تتوقع التزاما أكبر بالمواعيد في استعراض أداء أي دولة عند هذه المرحلة.

مع ذلك، هناك حاجة إلى الموازنة بين متطلبات الإبلاغ والعمل الفعلي على أرض الواقع. ونأمل أن تغطي مسألة الملل من عمليات الإبلاغ تغطية كافية في تقرير الرئيس المقدم إلى المجلس، المقرر عرضه بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه الدول واللجنة في تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

نحن نؤيد اتصالات اللجنة بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتنسيق الجهود من أجل مكافحة الإرهاب. وقد لاحظنا فائدة اجتماع اللجنة المشترك مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، الذي عقد يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر في واشنطن. ونتطلع إلى الاجتماع المشترك للجنة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا في شهر آذار/مارس المقبل. بيد أننا نشارك في الرأي الذي أعرب عنه في الاجتماع المعقود في واشنطن، بأنه ينبغي للاجتماعات المقبلة للجنة مع تلك المنظمات أن تعقد أيضا في مناطق جغرافية مختلفة.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأدلي ببعض التعليقات بشأن المسار العام لجهودنا لمكافحة الإرهاب. أولا، ينبغي أن نتوصل إلى تعريف قانوني متفق عليه للإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة، ليس فقط لتوضيح كفاحنا ضد الإرهاب، وإنما أيضا لتفادي إساءة استعماله.

ثانيا، نحن بحاجة إلى دراسة الأسباب الكامنة في جذور الإرهاب، إن مسائل العدالة السياسية والاجتماعية – الاقتصادية ليست مجرد ألفاظ جذابة ومثيرة. فوجود ونوعية تلك العوامل مرتبطان ارتباطا وثيقا بنمو الإرهاب في منطقة بعينها ودعمه.

ثالثا، ينبغي أن تكون حقوق الإنسان في قلب جهود مكافحة الإرهاب. وينبغي ألا تستخدم مكافحة الإرهاب ذريعة لانتهاك الحريات والحقوق التي نسعى إلى حمايتها.

رابعا، لا تزال بعض الدول تستخدم تدابير مكافحة الإرهاب بشكل انتهازي. وذلك ينطبق تماما على حالات الاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية، وعلى وجه الخصوص في كشمير وفي فلسطين. ومن تزييف العدالة أن يسمح لمرتكبي الإرهاب بأن يشاركوا في الكفاح ضد الإرهاب. وينبغي لنا أن نقاوم مقاومة تامة محاولات نفي الطابع الشرعي عن القضايا العادلة والكفاحات العادلة للشعوب من أجل حقها في تقرير المصير.

إن الإرهاب ليس له دين، ولذلك ينبغي أن نتجنب ربط الإرهاب بأي دين. وبدلا من ذلك، ينبغي أن نوجه طاقاتنا نحو تعزيز التفاهم والوئام فيما بين الأديان وفيما بين الثقافات.

أخيرا، تشكل المساعدة التقنية عنصرا هاما لعمل اللجنة في مقاومة الإرهاب. ومن الضروري أن نعزز قدرة الدول الأعضاء بإمدادها بمساعدة تقنية مستدامة.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا، أعرب عن امتناننا لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير أرياس، على التقرير الذي عرضه عن أعمال اللجنة.

لقد مر عامان على اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. وتلك الفترة، بمعايير الأمم المتحدة، كافية لتقييم عمل اللجنة في تنفيذ ولايتها ومناقشة حظوظها في النجاح في المستقبل. ونحن نرحب باعتزام رئيس اللجنة أن يُعِد، قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وثيقة بشأن الصعوبات التي تواجهها الدول واللجنة في تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

واليوم أود أن أعرض النقاط التالية.

في العامين اللذين مرا على وجود اللجنة، ما فتئت تؤدي بوضوح دورا أساسيا في النظام الهيكلي العالمي لمكافحة الإرهاب. وهذا أمر مناسب ومبرر. واللجنة بفضل طابعها التمثيلي وشرعيتها وشفافيتها هي أحد الضامنين لقيام ائتلاف عالمي متوائم وموحد لمكافحة الإرهاب.

والإنجاز العظيم للجنة هو العملية التي استهلتها لتوحيد جهود المنظمات المختصة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المبذولة لمساعدة الدول على تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وكان الدليل على ذلك انعقاد اجتماعين ناجحين لهذه المنظمات، في ٦ آذار/مارس في نيويورك وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر في واشنطن العاصمة. ويسعدنا أن عددا متزايدا من الهياكل والمنظمات الدولية يبدي اهتماما بالمشاركة في هذه الأحداث الهامة. وبصفة خاصة، أبدت منظمة معاهدة الأمن الجماعي الاستعداد مؤخرا للمشاركة في هذه العملية. ولا بد للجنة أيضا أن تواصل التأثير على هذه العملية، فتشارك بشكل مباشر في الإعداد لعقد اجتماعات لاحقة حتى تضمن بناء عملها على الحوار الذي يركز على أكثر القضايا إلحاحا.

وأحد أهم أهداف اللجنة هو إنشاء آليات لتبادل المعلومات بين جميع أطراف التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب. والأداة التي يُعول عليها في تحقيق هذا الهدف هي موقع اللجنة على شبكة الإنترنت، الذي تم مؤخرا تحسينه كثيرا. ونأمل أن يزيل الموقع قريبا الفجوة بين النسخة الروسية ونسخ اللغات الأخرى من جهة، والنسخة الإنكليزية من الجهة الأخرى.

وتقوم اللجنة بقدر كبير من العمل لتجعل الدول تشريعاتها متوافقة مع متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولتصبح المشاركة في الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ النافذة لمكافحة الإرهاب مشاركة عالمية. وتم اليوم الاستشهاد بأرقام محددة تؤكد إحراز تقدم كبير في العامين الماضيين في هذا المجال. ولكن لا يزال العمل في هذا المجال غير مكتمل على الإطلاق، خاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية التي تحتاج إلى المساعدة على إعداد التشريعات الملائمة.

وتولي اللجنة قدرا كبيرا من الاهتمام لإنشاء نظام لتقديم المساعدة إلى الدول لتعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب. ولقد تحققت بعض النتائج، ولكن اللجنة في رأينا لم تستطع حتى الآن الاستفادة الكاملة من تلك القدرات.

وبالنسبة لمجموعة من الدول كبيرة نوعا ما، بدأت اللجنة مرحلة جديدة من عملها تحدد فيها فعالية تنفيذ واستخدام الدول لتشريعات مكافحة الإرهاب وآليات إنفاذ القانون لديها.

وستكون هناك صعوبة بالغة في تنفيذ مهام اللجنة في هذه المرحلة الجديدة من خلال استخدام الوسائل والأساليب الحالية وحدها. وينبغي لأعضاء اللجنة أن يدرسوا ما هي العناصر الجديدة التي يجب إدخالها في عملها حتى يمكنها تنفيذ ولاياتها بالكامل خلال المرحلتين باء وجيم.

وختاما، نود أن نتمنى النجاح للجنة في أعمالها المقبلة لتعزيز تحالف الدول المناهض للإرهاب.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في التقرير الفصلي لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب وبرنامج عملها للتسعين يوما المقبلة وحتى نهاية عام ٢٠٠٣، والذي يؤيده وفدي تماما بوصفه إسهاما حقيقيا في المكافحة العالمية للإرهاب.

ونشيد بالنشاط الذي قام به السفير إنوسينسيو أرياس، رئيس اللجنة الحالي، وأعضاؤها والخبراء المستقلون. وقد أحطنا علما بعمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وذلك باستعراض التقارير المقدمة من الدول، بضمان أن تصبح جميع الدول أطرافا في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب بأسرع ما يمكن؛ وباتخاذ نهج ، في مجال المساعدة، يتسم بطابع استباقي أكبر تجاه تعاونها مع الدول التي تواجه صعوبات في الامتثال الكامل لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وفيما بينها، مع برامج مكافحة الإرهاب.

وحقيقة أنه، في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، كانت هناك ٤٨ دولة متأخرة في تسليم تقاريرها إلى اللجنة واقع يذكّرنا بالحاجة الملحة إلى تقديم وتعزيز مساعدة اللجنة لعدد كبير من البلدان النامية حتى تجعل وجود التشريعات والآليات العملية لمكافحة الإرهاب وجودا عالميا وفعالا. وقد سن عدد كبير من البلدان النامية تشريعات لمكافحة الإرهاب، ولكن مواردها المالية والتقنية والبشرية تمنع تنفيذ هذا الإطار التشريعي.

فضلا عن ذلك، تفتقر تلك البلدان إلى القدرة على التعامل الفعال مع مراقبة الحدود وأمنها، وتحركات المجرمين، وتهريب المخدرات غير المشروعة والأسلحة النارية غير القانونية وصلاتها المحتملة بالإرهابيين. ونحن ندرك حاجة تلك البلدان إلى الاقتراب من المعايير الدولية حتى تتصدى للتحديات الكبيرة التي تواجهها. ولكن لكي تحقق البلدان

النامية ذلك الهدف تحتاج إلى مساعدة طويلة الأجل ومركزة على بناء القدرات الوطنية والإقليمية في المجالات المتعلقة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهي لن تتمكن من الوفاء بمتطلبات الإبلاغ وتعزيز قدرتها على شن حرب فعالة على الإرهاب إلا من خلال جهد منسق ومساعدة دولية. ونرحب بالتزام اللجنة بتوفير المساعدة للبلدان المحتاجة وبقرارها اتخاذ نهج يتسم بطابع استباقي أكبر لإيصال المساعدات.

وتدرك اللجنة أن التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية هو جوهر برنامج عملها. وكان الاجتماع الذي عقدته اللجنة في ٧ آذار/مارس مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية قد خلص إلى أن تبادل المعلومات وأفضل الممارسات المتعلقة بالتعاون العالمي أحد الأمثلة الرئيسية لنهجها المنسق لقمع الإرهاب. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي محفل ملائم لتبادل المعلومات، ولوضع المعايير، ولنشر أفضل الممارسات بين الأعضاء.

لقد قدم الاتحاد الأفريقي نموذجا رياديا من خلال وضع اتفاقية منظمة الاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا، والتي يُطلق عليها عموما اسم اتفاقية الجزائر لعام ١٩٩٩. ومن خلال هذه الاتفاقية تسعى البلدان الأفريقية إلى تحقيق هدف مشترك، بالعمل المشترك على الصعيد الحكومي الدولي لتبادل المعلومات بشأن أنشطة وتحركات الجماعات الإرهابية في أفريقيا، وبإجراءات ترمي إلى تصعيد الحرب على الإرهاب. وفي هذا السياق، يتسم التعاون الدولي بأهمية حيوية لبناء القدرات في البلدان الأفريقية، مما يمكنها من اتخاذ إجراءات أكثر فعالية على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والقارية لمكافحة تمويل الإرهاب، وتعقب الشبكات الإرهابية، واعتقال الإرهابيين وتقديمهم إلى العدالة.

وختاما، لقد تم الاتفاق بتوافق آراء المجتمع الدولي على نهج واستراتيجيات مكافحة الإرهاب. وتتمثل العناصر الرئيسية في الاستراتيجية العالمية التي حددها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتي نسعى لتنفيذها في تحديد المعايير وأفضل الممارسات الدولية، وتقيد جميع الدول بها، وتقديم المساعدة التقنية للدول المتخلفة عن الركب في إقامة الآليات التشريعية والتنفيذية الملائمة لمكافحة الإرهاب، والتعاون فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

السيد بوجالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن المكسيك عضو في مجموعة ريو، وهي تؤيد البيان الذي سيدلي به سفير بيرو، السيد أوزفالدو دي ريفيرو، بعد قليل نيابة عن المجموعة.

ويود وفدي في البداية أن يعرب عن امتنانه لسفير إسبانيا إينوثنثيو أرياس على العمل الذي تم إنجازه منذ تولى رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب، ولأعضاء فريقه، ولخبراء اللجنة. كما نود أن نتقدم بالشكر للسفير على تقديمه التقرير وبرنامج العمل.

والمكسيك عضو في هذه اللجنة. ونظرا لكوننا أحد نواب الرئيس، فإننا نعمل عن كثب مع الرئيس ونقدر الجهود التي يبذلها تقديرا كبيرا. وندرك أفكاره وبرامجه، وندعمها دعما كاملا.

ذكرت أن بيرو ستدلي ببيان بالنيابة عن مجموعة ريو، ومن ثم سألزم جانب الإيجاز. ولكني أود أن أؤكد نقطتين يراهما وفدي من الأهمية بمكان، وأن أبدي بضع تعليقات على أعمال اللجنة الحالية والمقبلة.

أولا، نرى من التطورات الهامة في عمل اللجنة إدراجها في الرسائل التي توجهها إلى الدول الأعضاء قسما خاصا يشتمل على أسئلة صريحة عن الأجهزة التي يستخدمها كل بلد للتعامل مع كافة أنواع الأسلحة، ولا سيما الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه خطوة هامة لكفالة قدرة اللجنة على دعم أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. فهي بذلك سوف تسهم في حل هذه المشاكل التي يوجد ترابط واضح فيما بينها، ومن ثم تستلزم الاشتراك والتنسيق في حلها.

ثانيا، أود أن أتطرق إلى حماية حقوق الإنسان. وفي رأينا أن اللجنة يجب أن تزيد إلى أقصى حد الجهود التي تبذلها لكفالة الاضطلاع بمكافحة الإرهاب في امتثال كامل للقانون الإنساني الدولي ومع احترام حقوق الإنسان. ونرى أن إدراج هذه المسألة في الرسائل الموجهة إلى الدول سيعزز الوعي بها. وينبغي للمجلس وهو ينظر في إدخال تغييرات على اللجنة من أجل النهوض بفعاليتها أن يراعي ضرورة ضم خبير في حقوق الإنسان إلى اللجنة. فهذا من شأنه تعزيز شرعية اللجنة لدى الدول جميعا.

وقد كان إدراج قسم متعلق بحقوق الإنسان والإرهاب في موقع اللجنة على الشبكة العالمية خطوة في الاتجاه الصحيح. ونرحب بصفة خاصة بالوصلة التي يوفرها الموقع مع المنشور الذي أصدرته مفوضية حقوق الإنسان عن ممارسات المنظمة والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في المعركة مع الإرهاب. ونطلب إلى اللجنة أن تدرسه وتناقشه بعناية من أجل تحديد مجالات مشاركتها بشكل واضح.

أما فيما يتعلق بأعمال اللجنة الحالية، فأود أن أشير إلى تحديد المعايير للدول التي تنتقل من مرحلة التنفيذ إلى التدابير التشريعية التي يوصى بإصدارها وفقا للقرار ١٣٧٣

(٢٠٠١)، وعلى وجه التحديد المرحلة باء. ونرى من الأمور الإيجابية في هذه المرحلة الجديدة أن يكون خبراء اللجنة على اتصال وثيق بالدول لاقتراح تدابير محددة لكل حالة على حدة، وللتعرف فوق كل شيء على ما تبديه الدول من احتياجات للمساعدة.

ويضطلع أعضاء اللجنة بالمهمة الدقيقة المتمثلة في إعطاء التوجه الملائم، بالتشاور الوثيق مع الخبراء، من أجل تحديد الأولويات لكل بلد من البلدان. ونود أن نوضح أن جميع الدول، بغض النظر عن المرحلة التي بلغتها، يجب أن تواصل تقديم التقارير وأن تواصل الحوار مع اللجنة، مهما بلغت آلياتها المؤسسية أو القضائية لمكافحة الإرهاب من التقدم.

وينبغي أن نتذكر أن جميع الدول الأعضاء تخضع للالتزامات المحددة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). لذا نتجنب التركيز حصرا على مجموعة واحدة من البلدان. وينبغي أن تواصل اللجنة أيضا العمل على أساس من التعاون وتقديم المساعدة للدول التي تفتقر إلى القدرة على الوفاء بجميع متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وينبغي أن تعزز اللجنة هذا الجانب بصفة مستمرة، لتيسير وتواصل الاهتمام بحملة مكافحة الإرهاب والزخم الذي تكتسبه.

أما عن أعمال اللجنة المقبلة، فمع أنها قد أحرزت بالتأكيد بعض التقدم، نلاحظ ضعفا في هيكلها، يعزى إلى اضطلاعها بعبء كبير من العمل. ويتمثل التحدي الآن في أن تظل اللجنة محتفظة بكفاءتها على أن تتمتع في نفس الوقت بالمرونة الكافية.

وفي هذا الصدد، يترقب وفدي باهتمام التقرير عن المشاكل التي تواجهها الدول في الامتثال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فضلاً عن المصاعب القائمة في هيكل اللجنة ذاتها وأدائها الوظيفي. وينبغي أن توفر تلك الوثيقة أساسا لإدخال تحسينات حقيقية على أعمال اللجنة. ولذلك ستشارك المكسيك بنشاط وإيجابية في تقديم بعض المقترحات.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، ننظر باهتمام إلى التقدم المحرز في تعزيز الحوار مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. ونرحب بعقد الاجتماع الأخير لمنظمة الدول الأمريكية، والمكسيك عضو فيها، تحقيقا لهذا الهدف. ومن شأن تعزيز هذه الروابط أن يساعد بصفة أساسية على تكامل الجهود وتفادي الازدواجية أو الارتباك في مجالات اختصاص الهيئات المختلفة. بيد أننا ندعم مبادرة الرئيس بقبول الدعوات الموجهة إليه لتمثيل اللجنة حين يرى من المستصوب أن يفعل ذلك.

ولا أستطيع أن أختتم دون الإشارة إلى أن الإرهاب من أعظم التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. وجميع أعضاء المنظمة متفقون على ذلك. غير أن هناك أيضا توافقا في الآراء على أنه لا يجب الاضطلاع بالصراع مع الإرهاب على نحو يضعف القيم والمبادئ التي تثري بلداننا والأمم المتحدة ذاتها. وسيواصل وفدي إصراره على ضرورة الاضطلاع بمكافحة الإرهاب وفقاً لحقوق الإنسان والقانون الدولي والميثاق.

السيد زانغ ييشان (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة المفتوحة. وفي نفس الوقت أشكر السفير أرياس على إحاطته المتعلقة بعمل لجنة مكافحة الإرهاب.

فقد حققت اللجنة على مدى الشهور الثلاثة الماضية نتائج هامة في عملها، الذي يستحق التقدير الكامل من مجلس الأمن. وركزت اللجنة في مداولاتها على التقارير التي قدمتها الدول الأعضاء عن تنفيذها قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وانتقلت في مداولاتها إلى المرحلة باء، بالنسبة لعدد من البلدان.

وفي نفس الوقت، تواصل اللجنة تكثيف الجهود التي تبذلها لتقديم المساعدة على مكافحة الإرهاب وتشجع خبراءها على التعامل مع حكومات الدول الأعضاء بفعالية للاطلاع على الصعوبات التي تواجهها هذه الحكومات في تنفيذ القرار والمساعدة التي تحتاجها ومتابعة تقديم المساعدة.

في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، نظمت اللجنة أيضا، بالاشتراك مع لجنة البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، اجتماعا استثنائيا ثانيا مع المنظمات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، مما أدى إلى زيادة تعزيز الاتصال والتعاون بين مختلف المنظمات في مكافحة الإرهاب.

تؤيد الصين برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب التاسع، الذي مدته ٩٠ يوما. ونحن نعتقد أنه ينبغي للجنة مكافحة الإرهاب أن تواصل تكثيف الجهود التي تبذلها لتقديم المساعدة على مكافحة الإرهاب، وأن تتخذ جميع التدابير الممكنة لتلبية طلبات المساعدة التي تأتي من عدد كبير من الدول النامية.

وفي هذا السياق، يحدونا الأمل أن يتم الامتثال بفعالية للمتطلبات الجديدة، بصيغتها الواردة في برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب التاسع، الذي مدته ٩٠ يوما. ونؤيد اللجنة في الجهود التي تبذلها لزيادة تعزيز الاتصال والتعاون بين مختلف المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، مع ضمان أن تظل اللجنة تقوم بدور ريادي في مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. إذ لا غنى عن سلطة وشرعية لجنة مكافحة الإرهاب، المستندتين إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

لا يزال الإرهاب يشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين. ومكافحة الإرهاب مهمة شاقة ومعقدة وطويلة الأجل. ولمكافحة الإرهاب بفعالية أكبر، ينبغي أن يمتثل المجتمع الدولي، في محاربة الإرهاب، بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي الرئيسية.

ينبغي أن تعالج مكافحة الإرهاب أعراضه وأسبابه أيضا، مع التركيز على استئصال الأسباب الجذرية التي تولّد الإرهاب. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي الأخذ بنهج شامل يجمع الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي بذل جهود لحل الصراع المعني، ومساعدة البلدان النامية بفعالية على القضاء على الفقر.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي عدم الكيل بمكيالين في مكافحة الإرهاب. وينبغي استهداف جميع المنظمات الإرهابية بلا هوادة، ولكن، في نفس الوقت، ينبغي ألا تُستخدم مكافحة الإرهاب كذريعة لتوسيع نطاق هذه المكافحة عن عمد. كما ينبغي تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

تدعم الصين دور الأمم المتحدة الريادي في مكافحة الإرهاب على صعيد عالمي. ونؤيد تعزيز دور لجنة مكافحة الإرهاب. وسنواصل العمل مع رئيس اللجنة وأعضائها لنقل عمل اللجنة إلى مرحلة جديدة.

السيد لوينتيرو (إسبانيا) (تكلم بالاسبانية): باسم إسبانيا، نود فقط أن نقترح إضافة إلى بيان رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، الذي أدلى به صباح هذا اليوم، تقضي بأن يضاف إلى البيان الرئاسي، الذي سيصدر لدى اختتام هذه الجلسة، فقرة – جرى توزيعها بالفعل على الأعضاء – يعلن فيها المجلس والمنظمة بوضوح إدانتهما لجميع أعمال الإرهاب. وقد اقتبس نص هذه الفقرة تحديدا من قرار مجلس الأمن ١٤٥٦ (٢٠٠٣). إننا نقترح أن تكون هذه الفقرة، التي وُزعت الآن والتي تدين الإرهاب بعبارات صريحة، جزءا لا يتجزأ من البيان الرئاسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إسبانيا. وأفهم أن الاقتراح قد قُبِل وأن مشروع البيان الرئاسي يجري تعديله وفقا لذلك.

سأدلي ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

الإرهاب تهديد دائم. والذين يشاركون في الإرهاب يفعلون ذلك لأنهم غير مهتمين بالسلام. فيوم أمس تعرضت قافلة دبلوماسية أمريكية لتفجير في غزة. وكان الأمريكيون الذين تعرضوا للهجوم يسعون لتحقيق رؤية لمستقبل أفضل للشعب الفلسطيني. فقد كانوا هناك لمقابلة شباب فلسطينيين مرشحين للدراسة في الولايات المتحدة على حساب منحة فولبرايت. ونتقدم بتعازينا القلبية لأسر الأمريكيين الشجعان الذين قُتلوا وأُصيبوا في خدمة بلدنا ومُثُلها. ونحن لا ندين الهجمات فحسب، وإنما نحذر المهاجمين أيضا: يمكنكم الهروب ولكن لا يمكنكم الاختفاء.

قبل عامين تقريبا اجتمع هذا المجلس ليعتمد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يمثل عنصرا رئيسيا من عناصر رد المجلس القوي على هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ الفظيعة. وقد أنشئت لجنة مكافحة الإرهاب لرصد وتعزيز تنفيذ ذلك القرار والمساعدة على تنفيذه.

وفي معرض تأييدنا لبرنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما التالية، يجدر أن نُذكر ببعض منجزات اللجنة وأن نُذكر هذا المجلس بالتحديات الهامة التي لا تزال قائمة.

هذه اللجنة، بوصفها إحدى أدوات مجلس الأمن الرئيسية لمكافحة الإرهاب، وفرت سلطة دولية قانونية وسياسية جديدة لجهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها دول ومنظمات حكومية دولية عديدة. فقد وضعت الإرهاب وقدرات المجتمع الدولي على التصدي له على جدول أعمال الأمم المتحدة وهيئات حكومية دولية أخرى. وحفزت المنظمات في جميع أنحاء العالم على الاضطلاع، مع الدول الأعضاء فيها، بتخطيط معزز لمكافحة الإرهاب. وينظر إلى هذه اللجنة على أنها هيئة مقاصة عالمية للمعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وللمساعدة والتعاون في هذا الميدان. وقد حققت مشاركة عالمية في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، حيث قدمت جميع الدول الأعضاء الـ ١٩١ تقارير عن قدراتها في ميدان مكافحة الإرهاب وعن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ هذا القرار.

وبفضل جهود لجنة مكافحة الإرهاب، حدثت زيادة كبيرة في عدد الدول التي انضمت إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب وفي التقدم الذي حققته دول عديدة في سن تشريعات وطنية لتنفيذ هذه الاتفاقيات.

وفي حين أن قدرا كبيرا من المواد التي قدمتها الدول لم يجر التحقق منها بعد – ويجب التحقق منها – فإن هذه المشاركة العالمية تشكل تعبئة هامة للإرادة السياسية، كما أنها أول جرد عالمي على الإطلاق لقدرات الدول على مكافحة الإرهاب. باختصار، ركزت اللجنة ونظمت اهتمام الدول على مكافحة الإرهاب ووضعت الأساس لإدخال تحسين كبير على بناء القدرات.

مع أنه يحق للجنة أن تعتز بهذه المنجزات، إلا أنها يجب ألا تتراخى. فعلى أساس برنامج العمل الذي وُضع في آذار/مارس الماضي، نود أن نرى اللجنة تتخذ في الشهور القادمة إجراءات للبناء على ما أُنجز من عمل حتى الآن. وبالعمل مع المنظمات الوظيفية والإقليمية ذات الصلة، ينبغي أن تتحقق اللجنة بفعالية أكبر مما فعلت حتى الآن من الخطوات التي اتخذتها الدول لتنفيذ هذا القرار. فمجرد الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات وسن التشريعات الوطنية ليسا كافيين لإظهار إنجازات لجنة مكافحة الإرهاب، ولكن الفعالية الفعلية لكل بلد في مكافحة الإرهاب هي التي تبين إنجازات اللجنة.

للمساعدة على تحقيق هذا الهدف، ينبغي أن يقوم خبراء اللجنة، الذين يعملون مع خبراء من المنظمات الوظيفية والإقليمية ذات الصلة، بزيارة عدة عواصم لمناقشة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فعلى سبيل المثال، يمكن أن يستفيد المسؤولون في العديد من العواصم من مناقشة التفاصيل المحددة، الواردة في رسائل لجنة مكافحة الإرهاب، مع خبراء اللجنة مباشرة، وكذلك مناقشة المساعدة التي قد تكون متوفرة لسد الاحتياجات. وبالنسبة لعمل اللجنة حتى هذا التاريخ، ستهدف هذه المشاورات في عواصم العالم إلى زيادة الاطلاع على المجالات التي لم يكتمل التنفيذ فيها والتي تحتاج الدول الأعضاء إلى تلقي المساعدة فيها، وسيجري نقل تلك الرسالة إلى اللجنة وإلى المنظمات الحكومية الدولية والدول الأخرى التي تستطيع تقديم المساعدة.

ويقوم بالفعل عدد من المنظمات العالمية والإقليمية بإرسال ممثلين في بعثات من هذا القبيل لمناقشة المسائل المتعلقة ببعض عناصر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولكي تحافظ اللجنة على سلطتها وأهميتها على الأجل الطويل، ينبغي لها أن تشارك في هذه البعثات حيثما كان مشاركتها ملائمة.

وأظهر الاجتماع الذي عقد في شهر آذار/مارس مع تلك المنظمات أنها مهتمة بالعمل التعاوني في هذا المجال مع بعضها البعض ومع لجنة مكافحة الإرهاب.

ونظرا للعمل المهم الذي يتعين إنجازه، من الأساسي أن تتلقى اللجنة دعما متزايدا من الدول الأعضاء، وجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات المنخرطة في مكافحة الإرهاب. ويجب أن تعمل بشعور متجدد من المسؤولية كما لو أن هجوم ١١ أيلول/سبتمبر قد وقع بالأمس وليس قبل أكثر من عامين. ويجب ألا تنتظر اللجنة وقوع العمل الإرهابي الرئيسي القادم لكي تعيد شحن طاقاتها. وبينما تشرع اللجنة في مرحلتها الثانية من العمل، يجب ألا تنسى أبدا أننا سنظل معرضين لخطر الإرهاب ما دامت هناك دول لم تتم تلبية احتياجاتها لمكافحة الإرهاب.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يواصل المجلس أداء دور فعال في مكافحة الإرهاب. وبينما هيئاته الفرعية، من قبيل لجنة مكافحة الإرهاب، هي أدوات مهمة، هناك أوقات تكون فيها إجراءات المجلس ضرورية. ولذلك يجب أن يظل المجلس مستعدا لاتخاذ إجراءات. ونحن نتطلع إلى التقارير المقبلة من السفير أرياس إلى لجنة مكافحة الإرهاب وإلى المجلس، بينما يعمل لرفع لجنة مكافحة الإرهاب إلى مستوى مكثف من العمل والفعالية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أردد عبارات الإطراء الموجهة إلى الرئيس أرياس وإلى هيئة موظفيه المخلصة وإلى البعثة الإسبانية وإلى خبراء اللجنة وإلى موظفي الأمانة. فجميعهم يستحقون أصدق تمانينا على العمل الذي ينجزونه لجعل اللجنة قصة النجاح التي هي عليها الآن. وعن طريق القيادة النشطة والملتزمة للرئيس أرياس وإبداعه، نحن على ثقة بأن اللجنة ستتصدى للتحديات الماثلة أمامها ونحن جميعا ندين له بأقوى الدعم.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

بغية استغلال وقتنا على أكمل وجه، لن أدعو المتكلمين كلا على حدة لشغل مقاعد على طاولة المجلس. وبينما يأخذ متكلم الكلمة، سيجلس موظف المؤتمرات المتكلم التالي على الطاولة.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية وأعطيه الكلمة.

السيد المسلاتي (الجماهيرية العربية الليبية): اسمح لي أولا، سيدي الرئيس، أن أشكركم على عقدكم هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لنا للمشاركة فيها. كما يطيب لي أن أعبر عن التقدير والامتنان لسعادة السفير إينوثنثيو أرياس، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لجهوده القيمة بصفته رئيسا للجنة، وكذلك للعرض الممتاز الذي قدمه هذا الصباح والذي أظهر بصورة دقيقة الجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب في القيام بالولاية المسندة إليها، والذي أعطى كذلك لمحة وافية عن برنامج عمل اللجنة لفترة الأيام التسعين القادمة. وكما كان الشأن في الماضي، فإن وفد بلادي سوف يواصل إيلاء عمل اللجنة كل الاهتمام والتعاون ويأمل أن يتحقق المزيد من النجاح لعملها.

لقد درجت الجماهيرية على التزام نهج مبدئي ثابت يقوم على نبذ وإدانة الإرهاب بكل صوره وأشكاله في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية، وهو نهج مستمد من اقتناع الجماهيرية الكامل بأن الإرهاب بات ظاهرة تهدد سلامة وأمن واستقرار شعوب العالم، كما وأن أثره المدمر لا يقتصر على دولة دون أخرى أو مجال بعينه، بل يمتد ليشمل جميع الفئات بصرف النظر عن الهوية أو الانتماء الديني أو الثقافي. وإن انعكاساته السلبية تشمل جميع مجالات التنمية الاقتصادية وتستنزف الموارد على المستويين الوطني والدولي التي كان يمكن أن تكرس في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إننا نؤمن بأن الإرهاب لا دين له ولا هوية، ومن هنا نرفض أن تربط الظاهرة الإرهابية بدين معين أو بثقافة محددة وأن يدمغ بناء على ذلك معتنقو ذلك الدين وذوو هذه الثقافة بوصف الإرهابيين دون تمييز. لقد عانى من شرور الإرهاب أبناء ديانات عدة ومنتمون إلى ثقافات مختلفة، والأمثلة على ذلك لا تحصى ولا تعد وليس هنا مجال للحديث عنها.

من هذا المنطلق كان موقف ليبيا مبدئيا وثابتا في إدانة الإرهاب وتسخير جهودها لمحاربته واستئصال شأفته وكان لها في ذلك قصب السبق، قبل أن تتنبه الأسرة الدولية لهذا الخطر الداهم وتشرع في اتخاذ التدابير والمعالجات الرامية إلى محاربته.

إننا نعتبر أن ليبيا قد استبقت العالم بسنوات في التنبيه لمخاطره. وفي الوقت الذي كنا نطالب بمحاكمة الإرهابيين، كان البعض الآخر يدعمهم ويعتبرهم مقاتلين من أجل الحرية، بل وإن كثيرا من الدول أعطتهم ملجأ ومأوى وشجعتهم على القيام بأعمال إرهابية. ومنذ منتصف عقد التسعينات طلبنا من الشرطة الدولية القبض على عناصر إرهابية تبين لاحقا تورطها في أعمال الإرهاب الدولي. كما وطالبنا مع دول أخرى بعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لبحث ظاهرة الإرهاب وأسبابها ووسائل علاجها، ووضع تعريف محدد لما يعتبر أعمالا إرهابية. إن انعدام هذا التعريف أو عدم وضوحه من شأنه أن يشتت الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب ويقلل بالتالي من فاعليتها. وفي هذا الصدد نكرر ما سبق أن دعونا إليه من ضرورة التفرقة بين الإرهاب وبين حق الشعوب في الكفاح من أجل تقرير المصير، إذ ليس من المعقول أن يسوى بينهما وأن يعامل المكافحون من أجل الحرية والانعتاق من الاستعمار ومعاملة من يتخذون من الإرهاب وسيلة لتحقيق مآرب لا تستند إلى أي أساس من القانون أو الحق أو المنطق. ولا شك أن الاحتلال والهيمنة الأجنبية من ضمن أسوأ صور الإرهاب.

إن ليبيا تدرك، ربما أكثر من غيرها، مخاطر الإرهاب وآثاره المدمرة، فقد عانت منه ألوانا ودفعت ثمنا باهظا بسبب ممارسته ضدها لسنوات طويلة. ولعل أشد أنماط الإرهاب هو إرهاب الدولة، الذي تعرضت له كثير من الدول ويتعرض له حاليا الشعب الفلسطيني. ولذا فإننا حريصون على إنجاح كل مبادرة تعزز من فرص محاربة الإرهاب بكل أشكاله وتعجل القضاء عليه، فهو شر محض لا بد من دحره وإزالته. وعلى جميع دول العالم أن تواصل الجهود نحو تحقيق هذه الغاية، حتى يتعزز السلم والأمن الدوليان، وتزول المخاطر التي تتهددهما.

السيد الصايدي (اليمن): مرة أخرى أعبر لكم عن تقديرنا لإدارتكم الحكيمة لأعمال مجلس الأمن، كما أنوه بالدور الذي يقوم به السفير إينوثنثيو أرياس، سفير إسبانيا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

ولا أضيف جديدا عندما أشير هنا إلى أن ما تحقق في مجال مكافحة الإرهاب قد أضحى من الإنجازات التي تفاخر بها المنظمة. كما أن ذلك يعطي مثالا لما يمكن أن تحققه الإرادة الجماعية في مواجهة التحديات العديدة والمتنوعة التي لم تعد تعترف بالحدود السياسية ولا بالسيادة الوطنية. ولا نستطيع بالتالي مواجهتها إلا بجهود مشتركة. ومقارنة بالحرب على العراق وما تخللها من خلافات في الرؤى وانقسامات في المواقف واختلال في الصفوف، كان ولا يزال الاصطفاف الدولي لمحاربة الإرهاب، المبني على الوفاق، في مركز صنع القرار الدولي، هو الضمان الأكيد للنجاحات التي تحققت في هذا المضمار.

ومن جانبنا كانت الجمهورية اليمنية مدركة لوجود ظاهرة الإرهاب وتناميها في وقت مبكر وسابق لأحداث سبتمبر ٢٠٠١ المشؤومة، وعلى وعي كامل بمخاطر تلك الظاهرة على السلم الاجتماعي والأمن الجماعي على حد سواء. وفي ضوء ذلك وضعت حكومة بلادي مكافحة الإرهاب على راس أولوياتها وقامت باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الرامية إلى محاصرة الإرهاب والقضاء عليه. وأرفدت لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بحقائق حول تلك الجهود في تقارير كان آخرها التقرير التكميلي الثالث. كما أن حكومة الجمهورية اليمنية تعمل بشكل فردي وبالتنسيق مع الدول المهتمة لتنفيذ المزيد من الإجراءات بهذا الخصوص. والتصدي المستمر للإرهاب داخل البلاد دليل عملي على العزم على اقتلاع ظاهرة الإرهاب من جذورها والقضاء على ظواهرها في آن واحد.

إن ظاهرة الإرهاب نبتة غريبة على الأرض اليمنية ينكرها ديننا الإسلامي الحنيف وتقاليدنا العربية. إننا ضد الإرهاب مفهوما وسلوكا، نخالف من يدعي احتكار

الحقيقة وينكر الرأي الآخر، ولا نقبل بأي حال محاولات البعض فرض آرائهم على الآخرين بالقوة. هذا هو موقفنا المبدئي من الإرهاب داخل حدود اليمن وخارجه. غير أننا نشير هنا إلى حقيقة أن مختلف وسائل التعاون الدولي القائمة حاليا لم تتمكن من محاصرة هذه الظاهرة، ناهيك عن القضاء عليها. وذلك يعود، في نظرنا، إلى أن التعامل معها يعكس الكثير من القصور في الرؤى والأخطاء في الأسلوب. وفي هذا السياق، نتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة لهذا العام من أن الجهود المبذولة لمناهضة الإرهاب تتطلب بالضرورة تعزيز التدابير التي من شأنها تخفيف حدة الفقر والتصدي للظلم ودعم سبل الحكم الرشيد وإشاعة التسامح. كما تقتضي وفي الوقت نفسه العمل على إقامة نظام عالمي يقوم على أسس إنسانية وعادلة. وقد دعت القيادة السياسية للجمهورية اليمنية ولا تزال إلى توحيد الرؤى من خلال مؤتمر دولي رفيع المستوى بإشراف الأمم المتحدة لبحث ظاهرة الإرهاب ووضع استراتيجية تتضمن وضع المعالجات العملية للأسباب والدوافع الباعثة لنشوئها وتناميها.

وختاما نكرر استعدادنا للعمل على إنجاح المساعي الرامية إلى وضع صيغة لاتفاقية دولية تكون مرجعا قانونيا للتعامل مع آفة الإرهاب هذه. ونؤكد في هذا السياق على أهمية وضع تعريف واضح للإرهاب، على أن يشمل كافة الأعمال الإرهابية، سواء تلك التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو إرهاب الدولة. ونحن، مثل الكثيرين من أعضاء هذه المنظمة، لا يمكننا القبول بأية صيغة تنكر على الشعوب حقها المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي. ونجدد تمسك الجمهورية اليمنية على أساس مبدئي بضرورة الفصل بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة التي تجيزها كافة الشرائع والقوانين والأعراف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل بيرو، وأعطيه الكلمة.

السيد دي ريبيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أخاطب المجلس نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو – الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس، وبلدي بيرو.

ترحب مجموعة ريو بهذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن والتي تدور حول برنامج العمل الفصلي للجنة مكافحة الإرهاب، وتعرب مرة أخرى عن رفضها الحاسم للإرهاب ودعمها الثابت للعمل الإيجابي الذي تقوم به اللجنة برئاسة السفير موظفون إينوثنثيو أرياس ممثل إسبانيا.

منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة التي أجريت في ٢٣ تموز/يوليه حل بالمجتمع الدولي حدث شائن وغير مسبوق ألا وهو الهجوم الإرهابي على الأمم المتحدة، والذي نستنكره أشد الاستنكار وندينه بشدة. إن العمل الإجرامي الإرهابي الذي وقع في بغداد فأودى بحياة موظفين متميزين في منظمتنا —بمن فيهم سيرجيو فييرا دي ميلو وآخرون من جميع أنحاء المعمورة — يذكرنا بأنه ما من أحد في أمان من ويلات أعمال الإرهاب التي ترتكب ضد أناس أبرياء، بمن فيهم موظفون كانوا يقومون بعمل إنساني يهدف إلى تخفيف معاناة الشعب العراقي. والمجتمع الدولي بأسره، بما فيه الأنشطة الإنسانية، معرض لخطر هذه الآفة، كما يظهر ذلك، بصورة مأسوية، كل يوم.

ولكن منذ الجلسة المفتوحة الأخيرة للمجلس يوم ٢٣ تموز/يوليه، وقعت بعض الأحداث الإيجابية في مكافحة الإرهاب. فهناك الاجتماع الذي عقد في الأسبوع الماضي في مقر منظمة الدول الأمريكية في واشنطن، وهو الاجتماع الذي عقدته هذه اللجنة ولجنة البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وتناول الاجتماع توزيع جميع المنظمات المشاركة للمعلومات، وبناء القدرات وتنفيذ برنامج مشترك. وكان كل ذلك مفيدا بصورة متبادلة كما أنه عزز الجهود الجماعية للنهوض بسبل عملية لزيادة وسائل الدول وقدراتها في مكافحة الإرهاب.

وتؤكد الدول الأعضاء في مجموعة ريو من جديد اقتناعنا بالحاجة إلى تحديد وتنفيذ استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا العالم المتسم بالعولمة، فإن مكافحة الإرهاب ليست أمرا وطنيا فحسب. ولا بد أن تكون الوسائل والإجراءات لمكافحته أيضا عالمية ومتكاملة، تقوم على أساس المسؤولية المشتركة لجميع الدول. وتتحمل كل دولة مسؤولية محددة. ويجب أن يتعاون المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأنشطة القانونية وأعمال الشرطة والمعدات والتكنولوجيا وتبادل المعلومات والأنشطة الاستخبارية والميزانيات، في جملة أمور أخرى، في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل مكافحة الإرهاب، كما ذكّرنا الأمين العام مؤخرا، من الضروري مكافحة أعمق جذوره وتحديد وسائل معالجتها. وتشكل سلطة منظمتنا ونطاقها وشرعيتها والطريقة التي تمثل بها رغبة جميع أعضائها في التعاون أفضل ضمان لقيادة العمل في هذا المجال وتعزيزه.

وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق حيال الافتقار إلى الإرادة السياسية لتحقيق تقدم جوهري نحو صياغة اتفاقية عامة لمكافحة الإرهاب واتفاقية للقضاء على أعمال

الإرهاب النووي. ونعتقد أن من الضروري مضاعفة جهودنا من أجل إيجاد تسوية بطريقة بناءة لبعض المسائل العالقة التي ما فتئت، حتى الآن، تنتظر استكمال هذه المفاوضات.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة لهذه الدورة التاسعة، فإننا سعداء لأنها مستمرة في العمل في مصفوفة تربط العون والتعاون اللذين تحتاج إليهما البلدان بالعروض المقدمة لتلك المساعدة وتستمر في تطوير شبكة معلومات عالمية لمكافحة الإرهاب وفي تحديث موقع شبكة الإنترنت التابع للجنة وفي تعزيز المشاركة الشاملة في الـ ١٢ اتفاقا وبروتوكولا دوليا بشأن مكافحة الإرهاب.

وفضلا عن ذلك، فإننا نقدر الاقتراحات البناءة لرئيس اللجنة بتقييم الصعوبات التي تواجهها الدول في تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فضلا عن هيكل وتشغيل اللجنة نفسها.

وستستمر الدول الأعضاء في مجموعة ريو في تقديم تقاريرنا وفي التعاون حتى يسهم عمل اللجنة – لتنسيق تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب ولتشغيل آليات التعاون الدولي على مختلف الصعد – في وضع وتنفيذ استراتيجية عالمية لمكافحة هذا النشاط الإجرامي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سويسرا.

السيد استاهيلن (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير أرياس، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على بيانه بشأن العمل الذي أنجزته اللجنة بالفعل وعلى برنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما التاسعة، الذي قدم صباح هذا اليوم.

الإرهاب لم يظهر إلى حيز الوجود في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولكن في ذلك اليوم اتخذ وجهه ملامح كريهة وقاتلة على وجه الخصوص. وفي السنوات السابقة، قام الإرهابيون باغتيال الملوك والسياسيين لكنهم كانوا يترددون في ضرب المدنيين الأبرياء بمثل تلك الأعداد الكبيرة. غير أن الجماعات الإرهابية اليوم لم يعد لها أي وازع أخلاقي أو ديني. فهي تستهدف المدنيين عمدا كما يمكنها الحصول على التكنولوجيا الحديثة التي لها قوة تدميرية لا سابق لها.

وفي مواجهة التهديد الإرهابي المتفاقم، فان من المحتم أن يجري تكثيف التعاون الدولي. وترحب سويسرا بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الأمر، لا سيما من خلال استخدام آليات التعاون المتعدد الأطراف وعن طريق اللجنة المنشأة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتتخذ الأمم المتحدة أيضا التدابير الوقائية بالعمل على مكافحة المظالم التي تشكل المرتع الذي تزود منه جماعات إرهابية بعينها صفوفها. وفي المدى الطويل، فإن مكافحة الإرهاب لن تكلل بالنجاح إلا إذا تمكنا من تخفيض تلك المظالم وأوجه عدم المساواة وحماية حقوق الإنسان وتطوير الحوار بين الثقافات والأديان المختلفة.

وأود أن أستفيد من هذا النقاش المفتوح، بإيجاز ولأول مرة هنا أمام مجلس الأمن، لكي أحدد الخطوات التي اتخذها بلدي لمنع الإرهاب وقمعه.

أولا، في مجال الشرطة والتعاون القضائي، تتعاون سويسرا بصورة وثيقة مع مختلف البلدان في ملاحقة الجماعات الإرهابية وفي تحديد مصادر تمويلها.

وقامت سويسرا أيضا بتعزيز ترسانتها التشريعية. فقد أجريت تغييرات في قانون العقوبات لزيادة وسائل مكافحة تمويل الإرهاب. وأجبرت المصارف والوسطاء الماليون على زيادة يقظتهم. وقد سمحت تلك التعديلات التشريعية لسويسرا بالتصديق، في ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي، على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية لقمع التفجير الإرهابي. وبالتالي فإن سويسرا الآن طرف في اتفاقات الأمم المتحدة الـ ١٢ الرئيسية بشأن الإرهاب التي طلب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) التصديق عليها.

وفيما يتعلق بالتدابير التي قررها مجلس الأمن ضد القاعدة وطالبان، فان سويسرا قامت بتطبيقها بشكل متكامل من البداية. وبإصدار مراسيم، قامت الحكومة السويسرية باعتماد وتحديث التدابير الضرورية لتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وفي القرارات اللاحقة.

وتتعاون سويسرا أيضا تعاونا وثيقا مع بلدان أخرى ومع لجنة مكافحة الإرهاب في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقدم بلدي ثلاثة تقارير إلى اللجنة تتناول بالتفصيل التدابير المتخذة.

فيما يتعلق بالمساعدة الفنية، وفَّرت سويسرا أشكالا مختلفة من الدعم لبلدان أخرى في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله. وتتضمن تلك المساعدة الفنية تدريب خبراء قانونيين لوضع نصوص تشريعات جديدة. وتستهدف أيضا تدريب إداريين مصرفيين أو ممثلين لإدارات مالية للتعرف على العمليات المشبوهة التي تنطوي على غسيل أموال أو على تمويل الإرهاب. وسويسرا، في إطار مشاركتها في مجموعة عمل الثمانية – المنشأة لمكافحة الإرهاب ومساعدة البلدان الأخرى في ذلك المجال – ستواصل تقديم المساعدة الفنية التي تعهدت بها.

أخيرا، تشارك سويسرا مشاركة نشيطة في المفاوضات الرامية إلى اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. ولا تزال تقوم بدور تيسيري بشأن بعض النقاط خلال المفاوضات الجارية في اللجنة السادسة للجمعية العامة، وتأمل أن تختتم تلك المفاوضات بسرعة.

إن منع وقمع الإرهاب كفاح طويل الأجل. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل صارما في سعيه إلى القيام بذلك الكفاح. ويجب عليه أن يكفل أيضا أنه عندما يقوم بذلك لا يضحي باحترام حقوق الإنسان وحكم القانون. وفي السنوات الأخيرة، بدت توترات مثيرة للانزعاج بين الأمن والحرية. ومع ذلك، تقتنع سويسرا بأن من غير الضروري تعريض الحريات الأساسية للخطر من أجل ضمان الفعالية في مكافحة الإرهاب.

في الختام، من الضروري أن تهنئ سويسرا لجنة مكافحة الإرهاب على العمل البارز الذي أنجز في غضون عامين. ونحن ندعوها إلى إجراء حوار وثيق، بروح من التشاور الحقيقي الشاق مع الدول الأعضاء، وإلى زيادة تعاونها مع المنظمات الإقليمية والهيئات الفنية المتخصصة، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والمنظمة العالمية للجمارك، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإن البلدان المنضمة إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المنتسبة بلغاريا، ورومانيا، وتركيا؛ والبلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج، تؤيد هذا البيان.

في البداية أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن الشكر للسفير أرياس على العمل الممتاز الذي أنجزته لجنة مكافحة الإرهاب.

إن النتائج الممتازة التي تحققت خلال العامين الماضيين في الكفاح العالمي النطاق ضد الإرهاب لا يجوز التقليل من أهميتها. لقد ألقي القبض في أوروبا وآسيا ومناطق أخرى على كبار قادة لشبكات إرهابية. وهناك إجراءات جنائية ومحاكمات جارية في بلدان مختلفة، كما صدرت أحكام كثيرة بالفعل. وأوقفت خلايا إرهابية وأحبطت اعتداءات في بلدان مختلفة. وما كان نجاح من تلك النجاحات يتحقق من دون التعاون الوثيق بين القائمين على إنفاذ القانون، والاستخبارات والسلطات القضائية لدول مختلفة. وهذا النوع من التعاون يظل نهج المجتمع الدولي لإحلال السلم والأمن.

ومع ذلك، لا يزال تهديد الإرهاب مصدر قلق كبير. وبينما عانت شبكات إرهابية من ضربات قوية، فإنها أظهرت أيضا إصرارا غير عادي وقدرة قوية على أن توائم نفسها مع الأوضاع المتغيرة. وهي تفعل هذا باتباع اللامركزية في تخطيطها وعملياتها وبإعادة إقامة قواعدها والأماكن الآمنة التي تأوي إليها في كل مكان، وعلى وجه الخصوص في الدول المنهارة أو في البلدان ذات المؤسسات العامة الضعيفة بشكل خاص.

يعترف الاتحاد الأوروبي بالدور المركزي للأمم المتحدة في الكفاح ضد الإرهاب في أنحاء العالم، ويؤيد ذلك الدور. وفي ذلك الإطار، يؤكد الاتحاد الأوروبي ضرورة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص لجنة مكافحة الإرهاب، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويشارك الاتحاد الأوروبي مشاركة نشيطة في الحوار السياسي والتعاون المتعدد الوجوه مع العديد من تلك المنظمات. ومؤخرا، شارك الاتحاد الأوروبي في مبادرتين كبيرتين: الحلقة الدراسية التي استضافتها الحكومة الصينية في بيجينغ يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في إطار اجتماع آسيوي – أوروبي، واجتماع نظمه مركز الأمم المتحدة المعني بالتعاون عبر الوطني ومنظمة الدول الأمريكية في واشنطن العاصمة، يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وبهذه المناسبة، أود أن أؤكد مجددا بعض المبادئ الأساسية التي تقوم عليها استراتيجية الاتحاد الأوروبي.

أولا وقبل كل شيء، يدين الاتحاد الأوروبي إدانة قاطعة كل أعمال الإرهاب باعتبارها أعمالا إجرامية، ويؤكد أن الإرهاب لا يجوز تبريره على الإطلاق، بصرف النظر عن دوافعه أو أهدافه المزعومة أو أشكاله أو مظاهره.

يجب أن يمارس الكفاح ضد الإرهاب مع الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحكم القانون والقانون الإنساني الدولي، حيثما يكون قابلا للتطبيق. وقد وضع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، في تشريعاتها الداخلية لمكافحة الإرهاب، معايير عالية لضمان حقوق الإنسان.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) حجر الزاوية في استراتيجية تعاون المجتمع الدولي، ويلتزم التزاما قويا بتنفيذه. وأود أن أبرز بعض جوانبه الأساسية. إن التوقيع على الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب، والتصديق عليها وتنفيذها تنفيذا تاما، أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي. وقد أصبح أعضاء الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه أطرافا في الغالبية العظمى من تلك الاتفاقيات. ونحن نشجع بقوة كل أعضاء الأمم المتحدة الآخرين على أن يتصرفوا في ذلك الاتجاه. وللمنظمات

الإقليمية دور حاسم تؤديه، فهي يمكن أن تؤكد من جديد التزامها بالمراقبة النشطة للتقدم الذي يحرز بشأن التوقيع على الاتفاقيات والتصديق عليها من قِبل الدول الأعضاء بها.

الكفاح ضد تمويل الإرهاب حاسم بنفس القدر. وقد زدنا جهودنا وفعالياتنا في ذلك المجال، مركزين اهتمامنا على وقف التدفقات المالية وسائر أشكال الدعم إلى المنظمات الإرهابية. ويستعرض ويستحدث بانتظام قائمة بالإرهابيين فرادى وجماعات وكيانات.

ستعقد حلقة عمل بشأن تمويل الإرهاب، تحت الرعاية المشتركة للرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية، في بروكسل يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وسوف يوفر ذلك المحفل فرصة لمواصلة الحوار السياسي وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن المشاكل المتعلقة بتنفيذ التعهدات الدولية المترتبة على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتمثل المساعدة الفنية التي تستهدف تعزيز بناء القدرة لمكافحة الإرهاب مبدأ أساسيا آخر من استراتيجية الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى البرامج التي تنفذها الدول الأعضاء بشكل انفرادي، بدأت اللجنة الأوروبية مشروعات رائدة في عدد قليل من البلدان بالتشاور مع لجنة مكافحة الإرهاب.

وفي ذلك السياق، يعترف الاتحاد الأوروبي أيضا بدور شعبة مكافحة الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة الدول في تنفيذ تعهداتها المترتبة على قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وعلى وجه الخصوص، في أن تصبح أطرافا في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالإرهاب وأن تنفذها تنفيذا كاملا. ونحن نعتقد أن التعاون الفني الفعال في ذلك المجال حاسم لنجاح بناء القدرات على مكافحة الإرهاب.

يجب إيلاء اهتمام خاص للصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة، خاصة في مجال الاتجار بالمخدرات والبشر. في حالات كثيرة، تساعد الأموال التي تدرها النشاطات الإجرامية هذه في تمويل الارهاب. وتسعى المنظمات الإرهابية أيضا إلى استغلال تدفقات الهجرة لكي تخترق البلدان وتنفذ مشاريعها القاتلة.

ويتعين على المجتمع الدولي، الذي يواجه تحدي الارهاب الخطير وتهديده العالمي على السلم والأمن، مواصلة التصدي باستراتيجية التعاون على المستويات كافة. ولهذا الغرض، يدعم الإتحاد الأوروبي دور وكالات وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة في المساعدة على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب، ويسدي المشورة للدول الأعضاء بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وصكوك الأمم المتحدة القانونية ضد الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهام عملكم وأتمنى لكم كل الخير. وبالمثل أشكر سلفكم، ممثل المملكة المتحدة، على العمل الدؤوب الذي اضطلع به.

أشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير آرياس، على العمل الممتاز الذي تضطلع به لجنته.

أود أن أشكر مجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة. فقضايا السلام والأمن هي مسؤولية مشتركة لكل أعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء على حد سواء. والحوار يجب أن يستمر حول هذه القضايا والقضايا الأخرى الهامة التي هي موضع الاهتمام الدولي.

أبدأ بسرد قصة بسيطة. قبل حوالي شهر، سافرنا، زوجتي وأنا، إلى تورنتو، كندا، لرؤية كريمتنا، التي كانت قد وضعت من فورها توأما. وفي مطار لاغوارديا، مررنا بحاجز أمني للتفتيش. لقد أُمرت بأن أخلع حذائي وكذلك زوجتي بأن تخلع حذاءها. وبينما كنت أمرّ بكاشف المعادن، شيء ما أحدث ضوضاء. ولم أعرف ما هو. ولقد أُمرت بأن أزيل حزام سروالي، الذي كان عليه دبوس معدني، وخلال هذه العملية كاد سروالي أن يسقط عني تقريبا. إلا أن الضوضاء بقيت. ولم يكن على بدني أي شيء معدني. لقد كان وضعا مربكا. وكانوا مصرين على منعي من السفر. وفجأة تذكرت أن في ساقي اليمنى مسامير معدنية، استخدمها الأطباء لتجميع عظامي المكسورة نتيجة حادث تعرضت له. لقد وضَّحت الأمر لرجال الأمن وكنت خائفا من أنهم لن يسمحوا لي بالذهاب ما لم، بالطبع، تتم إزالة المسامير فأعجز عن المشي واضطر إلى استخدام كرسي معوّقين. في النهاية سمحوا لي أن أسافر. هذا هو الإحراج والإذلال، الذي تعرضت له آنذاك، وأنا متأكد من أن العديد منكم مروا بتجارب مماثلة في المطارات. وهذا هو الثمن الذي ندفعه لمكافحة الإرهاب.

الكثير من الأموال أنفقت على الأجهزة لتخفيف التهديدات الإرهابية. وقلل الناس من سفرهم، مما أضر بعائدات السياحة. إنّ الإرهابيين يجبروننا على تغيير طريقة حياتنا ويجب ألا يسمح لهم فعل ذلك. فالأموال التي حوّلت إلى محاربة التهديدات الإرهابية يمكن استخدامها لأغراض التنمية والنهوض بإمكانيات البشرية الكامنة. والكثير من الناس

فقدوا أرواحهم ودُمرت المتلكات نتيجة الهجمات الإرهابية. وتدين أوغندا الاستعمال العشوائي للعنف ضد المدنيين ومدبريه.

وهنا، أود أن أبعث بتعازي أوغندا إلى عائلات الأمريكيين الشجعان الذين قضوا نحبهم قبل أيام قليلة في غزة من أجل قضية نبيلة.

التهديد الإرهابي لن ينقذ حتى العناصر الضالة أو الدول المارقة التي تتبنى الإرهاب. لقد رفع الإرهابيون بشكل تدريجي وعلى مر السنين حجم الأضرار، وبالتالي كلفة المكافحة. فمن الأسلحة التقليدية، أخذوا الآن يسعون إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وان التوفر المتزايد للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية زاد من فرص وقوع تلك الأسلحة في أيدي الاطراف غير الدول، ومما يثير الهلع بشكل خاص، وقوعها في أيدي تجار الأرهاب الطائشين هؤلاء. واذا ما تحققت لهم هذه الفرصة، فان العالم سيزج به في منحدر قاتل ومرعب.

لقد حان وقت التصرف. والمجتمع الدولي بحاجة الى أن يعمل بسرعة عاجلة أكثر لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن يعمل على الإزالة الكلية النهائية لها، بالإضافة إلى الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل. ويتعين علينا أيضا تطوير آليات يمكن التحقق منها للرصد واقتفاء أثر الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لضمان عدم وقوعها في أياد غير مسؤولة.

في أفريقيا، وقع العديد من بلداننا ضحية الأعمال الإرهابية التي ارتكبت من الداخل والخارج على حد سواء. وبلدي أوغندا الذي أنتمي إليه، مضطر للدفاع عن نفسه بثمن باهظ، سواء بالأرواح البشرية أو بالموارد المالية، ضد الهجمات الإرهابية من قبل المجرمين وقطّاع الطرق المرابطين خارج حدودنا. ولهذا السبب أُرغمنا على إرسال قواتنا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ممارسة لحقنا في الدفاع عن النفس ووفقا للاتفاقات الثنائية، بهدف تدمير المعسكرات وخطوط الإمداد لقطّاع الطرق هؤلاء. وذلك السبب أرغمنا أيضا على إرسال قواتنا إلى جنوب السودان، بموافقة حكومة السودان، للقضاء على إرهابيي ما يسمى بالجيش الرباني للمقاومة، الذين استخدموا تلك المنطقة على مدى الـ ١٧ عاما الماضية نقطة انطلاق لإرهاب القرويين الأبرياء في شمال أوغندا. وقصص مماثلة تقع يوميا في العديد من مناطق أفريقيا.

اليوم نود أن ندعو المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، الذي تتمثل ولايته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين، إلى أن يضطلعا بمسؤولياتهما وأن يتصدا على نحو جوهري لخطر الإرهاب الدولي المتزايد. وبالإضافة إلى تطوير الآليات والصكوك المتعددة الأطراف لمحاربة الإرهاب، يجب مساعدة بلداننا ماليا وتقنيا في بناء القدرة في الكشف عن آفة الإرهاب ومنعها ومكافحتها.

في أوغندا، أقررنا قانونا لمكافحة الإرهاب يجرّم الإرهاب وتمويله. ويتعين على المؤسسات المالية أن تمتثل للقانون فيما يتعلق بتمويل الإرهاب. ووضعنا أيضا تدابير ضد غسيل الأموال وقريبا سنسن تشريعا في ذلك السياق.

إن المساعدة مطلوبة لتدريب رجال الأمن واستملاك الأجهزة الضرورية وتقييد حركات الإرهابيين وأموالهم عبر الحدود. وبغير ذلك، يتعرض وجود الدول ذاته، وسبل عيش مواطنيها، وفي النهاية، السلم والأمن الدوليين، للخطر.

أخيرا، دأبت أوغندا على تقديم التقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب، كما هو مطلوب بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وندعم اقتراح ألمانيا الداعي الى إنشاء مكتب منسق للقيام بمهمة مركز تنسيق لجهود الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوغندا على تعازيه.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد هرغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن التهديد المتزايد للإرهاب – كما تجلى في التفجيرات التي وقعت في فندق في جاكارتا، إندونيسيا، وفي مقرّ الأمم المتحدة في بغداد في آب/أغسطس؛ وفي وسط مدينة مومباي، الهند، الشهر الماضي؛ بالإضافة إلى الكثير من الهجمات الإرهابية المتكررة في العراق خلال الأشهر الأخيرة – يشكل تحديا خطيرا جدا لجهودنا لبناء عالم أكثر لياقة.

أود أن أعيد التأكيد على أهمية العمل الحازم من قبل المجتمع الدولي في المعركة ضد الإرهاب ومعالجة النقاط الثلاث التالية في ذلك الصدد.

أولا، لقد أشرت مرارا وتكرارا الى أن من المهم رفض توفير الملاذ الآمن للإرهابيين. وعلى الرغم من النداءات المتكررة للمجتمع الدولي، ما زال عدد الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات وبروتوكولات مكافحة الإرهاب بعيدا عن الرضا . وفي هذا الصدد، نظمت اليابان حلقة دراسية تعقد اليوم وغدا في طوكيو بهدف تشجيع بلدان جنوب شرقي آسيا على الانضمام إلى اتفاقيات مكافحة الإرهاب هذه.

والجهود الدولية والإقليمية ضرورية أيضا لحرمان الإرهابيين من ملاذ آمن. ونرحب بتعزيز التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب ومنظمات أخرى دولية وإقليمية. والمثال على الجهد الإقليمي في آسيا هو اجتماع الحلقة الدراسية الآسيوية – الأوروبية المعنية

بمكافحة الإرهاب التي عُقدت الشهر الماضي في بيجين، وشاركت في رعايتها الصين والدانمرك وألمانيا وإسبانيا واليابان. وبلدي عازم على مواصلة الجهود من أجل تعزيز هذا التعاون الدولي والإقليمي بدرجة أكبر.

ثانيا، بالنسبة لمهمة حرمان الإرهابيين من إمكانية الحصول على وسائل ارتكاب الأعمال الإرهابية، لا يمكن المغالاة في أهمية تشجيع إبرام الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والتنفيذ الصارم للجزاءات التي فرضها قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرارات اللاحقة على منظمتي القاعدة والطالبان. ولكن ينبغي ألا تتوقف جهود الدول الأعضاء عند هذا الحد. فمن الضروري أن تذهب إلى أبعد من هذه التدابير. ولقد جمدت اليابان أصول الجناح العسكري لمنظمة حماس، وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ولكن على ضوء حقيقة أن حماس أعربت عن تسامحها مع الإرهاب ودعمها له، قرنا اتخاذ تدابير لتجميد أصول منظمة حماس برمتها. ونعتقد أن هذه التدابير التي اتخذها بلدي ستشجع السلطة الفلسطينية على بذل جهود إضافية لتفكيك البنية التحتية الإرهابية، مثلما تطالب خريطة الطريق، ومن ثم الإسهام في تحقيق التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالأسلحة التي يمكن استخدامها كوسائل مباشرة لارتكاب أعمال إرهابية، نرحب بالتوصية الصادرة مؤخرا من فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والداعية إلى إدراج منظومات الدفاع الجوية المحمولة ضمن فئة الأسلحة الخاضعة للتسجيل والإبلاغ. ونأمل أن يقدم إدراج هذه الأسلحة في سجل الأمم المتحدة، ما أن تتفق الدول الأعضاء على ذلك، إسهاما كبيرا في منع الإرهابيين من حيازتها.

ونرى أيضا أنه ينبغي للجنة مكافحة الإرهاب ومجلس الأمن كله أن يتعاملا بجدية مع قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل في إطار مكافحتنا للإرهاب.

ثالثا، إن نقص القدرة بسبب طائفة من القيود يمنع العديد من البلدان النامية من اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب، رغم أنها تدرك أهميتها ولديها نية جادة على تنفيذها. ومن الضروري تزويد تلك البلدان النامية بالمساعدة لبناء القدرات. وستواصل اليابان الإسهام في هذا المجال من خلال أنشطة مثل دعوة ممثلين للبلدان النامية إلى المشاركة في مؤتمرات وحلقات دراسية، بالتنسيق مع لجنة مكافحة الإرهاب.

لقد تم التأكيد على ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب في مناسبات عديدة. وتحديد الأسباب الجذرية ومعالجتها أمر حاسم وكل الأطراف مدعوة إلى بذل جهد جاد للقضاء عليها. ولئن كنا ندرك الحاجة إلى معالجة الأسباب الأساسية للإرهاب، فإننا لا يمكننا أبدا أن نُقر بوجود أسباب جذرية كمبرر لاستخدام الإرهاب أو كذريعة للتأخر في اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن نعي أننا لن نتمكن من التغلب على خطر الإرهاب إلا بالإرادة الثابتة والعمل الحازم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد ميكيل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشيد بسفير إسبانيا، السيد اينوسنسيو أرياس، على إدارته دفة لجنة مكافحة الإرهاب. فاللجنة تحت قيادته مستمرة في أداء دور طليعي في الحملة العالمية على الإرهاب، وفي مساعدة ورصد تنفيذ الدول للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتغتنم إسرائيل هذه الفرصة لتعيد التأكيد على دعمنا لعمل اللجنة والتأكيد لها على تعاوننا الكامل.

لم يتحقق النصر في الحرب على الإرهاب. ورغم أن كلتا اللجنتين اللتين أنشأهما مجلس الأمن لمكافحة تلك الآفة حققتا إسهامات كبيرة منذ أن ناقش المجلس هذه القضية آخر مرة في تموز/يوليه، يسود شعور خطير بالرضا المتزايد عن الذات. ففي اليوم الذي ينجح فيه هجوم إرهابي، تُبث صور مروعة في كل أرجاء العالم، ويتملكنا تعاطف حقيقي مع الضحايا. لكن عزمنا على محاربة الإرهاب – وليس مجرد إدانته – يجب أن يبقى حتى عندما تتلاشى الصور.

لقد أثبتت الهجمات الأخيرة أن العناصر المتطرفة مستعدة لضرب أي هدف، في أي جزء من الكرة الأرضية، وقادرة على ذلك، بدون أن تأبه بحياة الإنسان أو أن تحترمها. وفي بغداد في أواخر آب/أغسطس، دمرت قنبلة إرهابية مقر الأمم المتحدة، فقتلت مبعوث الأمم المتحدة الأول في العراق، سيرجيو فييرا دي ميلو، ضمن العديد من الضحايا الآخرين. وفي حيفا هذا الشهر، فجرت مهاجمة قاتلة مطعم مكسيم، فدمرت أكثر من ٤٠ عاما من التعاون العربي واليهودي، وقتلت ٢١ مدنيا إسرائيليا، بمن فيهم ثلاثة أسر بأكملها، وأصابت أكثر من ٦٠ بجروح. ويوم أمس فقط، قُتل ثلاثة أمريكيين في هجوم إرهابي في قطاع غزة عندما كانوا في قافلة في طريقهم إلى مقابلة طلاب فلسطينيين لإعطائهم منحا دراسية. فلا يوجد جزء من العالم – نيويورك أو واشنطون أو مومباسا أو كراتشي أو بالي أو نيودلهي أو مومباي أو الدار البيضاء أو القدس – حصين من آفة هذا الخطر العالمي.

إننا بحاجة إلى شراكة دولية – إلى نهج عالمي منسق لمكافحة الإرهاب الدولي. وترحب إسرائيل بجهود رئيس لجنة مكافحة الإرهاب لوضع جدول أعمال جديد ونشيط

لتلك الهيئة، ونتطلع إلى توسيع الأنشطة الحالية الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز إرادة الدول السياسية وقدراتها العملية معا من أجل هذا الغرض.

إن المؤتمرات العالمية لمكافحة الإرهاب، مثل المؤتمرين اللذين نظمتهما لجنة مكافحة الإرهاب ومنظمة الدول الأمريكية في نيويورك وواشنطن هذا الشهر، هي بمثابة أدوات لتحديد المعايير القانونية لجميع المناطق والحكومات حتى تتعاون في وضع استراتيجيات فعالة وتنفيذ سياسات لتفكيك الشبكات التي توفر الدعم المالي واللوجيستي للإرهابيين.

إن المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية، تؤدي دورا حيويا بوصفها محفزات وأطرافا وسيطة، وتعمل بالتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب على تلبية الاحتياجات المحددة للدول الأعضاء. وفي الأشهر القليلة الماضية قدمت منظمات إقليمية إسهامات كبيرة في مجالات بناء القدرات، ونشر المعلومات، وأفضل الممارسات، وتقييم تنفيذ البرامج.

لكن خطانا تظل بطيئة جدا. إن تطوير الأدوات والقدرات العملية لمكافحة الإرهاب إنجاز هام، ولكنها لا تهم إلا إذا نُفذت على أرض الواقع. ويجب ألا نخلط بين الورق والتقدم.

وبينما يظهر عدد من الدول الإرادة السياسية لمكافحة الإرهاب، فإنها تفتقر إلى الأدوات السليمة لفعل ذلك. والمدونات الدولية، وأفضل الممارسات، والتشريع النموذجي هي عناصر أساسية للنجاح. غير أن الأنظمة القادرة ولكن غير المستعدة للانضمام إلى هذه الحملة تتسبب بشكل رئيسي في بطء خطانا. وتكفينا دولة واحدة غير ممتثلة أو متآمرة لتوفر ملاذا آمنا لعنصر إرهابي ولتمكّن من شن هجمات على المدنيين في المستقبل. وأولئك الذين يؤوون إرهابيين أو يمولون أعمالا إرهابية ضالعون في الإرهاب تماما مثل من يضغطون على زناد البنادق، أو يفجرون القنابل، أو يحطمون الطائرات. وأولئك الذين يسيئون استخدام لغة المقاومة لتبرير قتل الأبرياء إنما يهيئون البيئة التي تحدث فيها هذه الجرائم.

ومن الواضح بالنسبة لإسرائيل أن الحرب الدولية على الإرهاب يجب أن تبدأ على الصعيد الوطني في الداخل. ولا يمكن أن تنجح ما لم تلتزم كل دولة على حدة التزاماً صادقاً بمنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة وبتفكيك الهياكل الأساسية والشبكات التي تتولى الإنفاق عليها.

ويصور خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين الرابطة بين الإرهاب والنقل غير المشروع للأسلحة وانتشارها تصويراً كئيباً. ويتعين على اللجنة وعلى الدول أن تضع معايير للاستيراد والتصدير فيها، لكي تكفل عدم إمداد العملاء بكميات كبيرة من الأسلحة قد ينقلونها بدورهم إلى الإرهابيين.

وتكثيف التعاون والتنسيق في دوائر مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي ضروري أيضاً في التصدي للخطر المروع الذي تشكله نظم الدفاع الجوي المحمولة. وبما أن اللجنة تعمل على تعزيز جدول أعمالها للمستقبل القريب، تؤكد إسرائيل مجدداً نداءها بزيادة الجهود المبذولة لمكافحة التهديد المتمثل في نظم الدفاع الجوي المحمولة، سواء بتعزيز التدابير المضادة لها أو بالحد من خطر انتشارها.

وقد أدان قرار مجس الأمن ١٤٥٠ (٢٠٠٢) بأشد العبارات الهجوم بالقذائف الذي وقع في كينيا على طائرة الخطوط الجوية الإسرائيلية أركيا. وجاءت الإنذارات اللاحقة بوجود تخطيط لشن هجمات بمقذوفات سطح-جو تطلق من الكتف ولها القدرة على تدمير الطائرات المدنية في الارتفاعات المنخفضة لتبرز ضرورة أن تتخذ الدول إجراءات عاجلة للحد من انتشار تلك الأسلحة وسبل حصول الجماعات الإرهابية عليها.

وأخيراً، يجب أن نسلم بالدور الحاسم الذي يؤديه التحريض الشرير في إيجاد إرهابيين انتحاريين وفي تعزيز البيئة التي تدعمهم. ومن دواعي الأسف أن في منطقتنا أمثلة لا تحصى لأطفال يذهبون إلى مدارس مزيّنة بملصقات للإرهابيين، ويدرسون في كتب تملؤها عبارات خطابية متفجرة، ويشاهدون برامج تليفزيونية للأطفال مليئة بالأغاني التي تنسب الثقافات الأخرى لعمل الشيطان وتمتدح الإرهاب والعنف.

ويجب أن نكفل استخدام المعلومات في المؤسسات التعليمية والدينية والسياسية، وفي وسائط الإعلام، لتشجيع التقدم والتسامح والمعرفة والتفاهم، وعدم استخدامها أداة لإفسادها. ففي ترك التعليم في أيد غير مسؤولة مخاطرة بمولد أجيال من الأطفال المحرومين من مجرد فرصة التفكير في السلام، يتلقون التحريض على اعتبار جريمة قتل المدنيين الأبرياء عملاً مشروعاً بل ونبيلاً. وما لم يُستأصل التحريض، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان القائمة، سيكون من المستحيل التحول عن الإرهاب والعنف إلى طريق الحوار وبناء مستقبل أفضل.

إن أهداف الإرهاب واضحة، تتمثل في نشر الخوف، وإضعاف سيادة القانون، وتقويض ممارسة أبسط حقوق الإنسان الأساسية، وإضعاف معنويات المواطنين المطيعين للقانون، وفي نهاية المطاف، تدمير المؤسسات الضرورية للمجتمع. فالهدف والضحية

المقصودة لهذه الحلقة المفرغة هما الديمقراطية والحرية ذاتهما. والأمر يتطلب جهوداً متضافرة من جانب اللجنة والمجلس والمجتمع الدولي بأسره ضماناً لعدم تحقق أهداف الإرهابيين قطّ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كولومبيا.

السيد ريفاس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو بالنيابة عن مجموعة ريو. ونشكر سفير إسبانيا، السيد إينوسنسيو أرياس، رئيس لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، على تقييمه للعمل المنجز خلال برنامج العمل الثامن للجنة، وعلى تقديمه برنامج العمل التاسع لفترة الأشهر الثلاثة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

ونعرب عن ترحيبنا بالتقدم الذي أحرزته اللجنة منذ إنشائها في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على نطاق العالم، استناداً إلى مبادئ التعاون والشفافية والمعاملة على قدم المساواة، وفي تحقيق هدفها المتمثل في الاحتفاظ بتوافق آراء المجتمع الدولي وتعزيزه بشأن أهمية مكافحة الإرهاب. ونحن نؤيد مبادرة رئيس اللجنة لتحديد الصعوبات الماثلة في هيكل اللجنة وأدائها الوظيفي.

والقضية التي ينظر فيها المجلس اليوم أساسية بالنسبة لبلد مثل كولومبيا يدافع عن ديمقراطيته وعن حقوق الإنسان التي يتمتع بها مواطنوه في مواجهة الهجمات التي تشنها ثلاث منظمات إرهابية بصفة يومية. وقد اكتشفت الحكومة الحالية انتماء ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ شخص إلى منظمات يمكن اعتبارها منظمات إرهابية بالنظر إلى طابع الأعمال التي تقوم بها. وقد استغل الإرهابيون غياب سلطة الدولة في كثير من الأماكن بإقليمنا الوطني الذي يشغل مساحة قدرها زهاء ١,٢ مليون كيلومتر مربع، منها ٤٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الغابات المطيرة، وانتفاء أي وجود للشرطة في ١٧٠ بلدية من مجموع البلديات البالغ ١ ٠٠١ بلدية.

وفي العام الأول من ولاية الرئيس أوريبي، آتت سياسة الأمن الديمقراطي المطبقة لأجل استئصال الإرهاب في البلد أولى ثمارها. فامتد وجود الشرطة إلى ١٥١ بلدية، وانخفض عدد جرائم القتل بما نسبته ٢٢ في المائة، وعدد المذابح بنسبة ٣٥ في المائة، وجرائم الاختطاف بنسبة ٣٤,٧ في المائة، كما نقصت حالات الاحتجاز غير القانوني على طرق السفر السريعة بنسبة ٤٩ في المائة، وانخفض عدد المشردين داخلياً بنسبة ٦٦ في المائة. والانخفاض في جميع هذه الأنواع من الجريمة كبير، ولكن مستوياتها ما برحت مفزعة. ولا يمكن لبلد القبول بهذه الظروف.

ويشجعنا التقدم المحرز في حماية مواطنينا على مواصلة ما نبذله من جهود لقهر الإرهاب، مع الامتثال الصارم للقانون. ويلزمنا سلطات أوسع نطاقاً مع البقاء في إطار سيادة القانون. وفي الوقت الراهن، تعد الحكومة تعديلاً للدستور يتيح لقوات حفظ النظام العام في حالات الإرهاب من نشر أفراد متخصصين للاضطلاع بعمليات الاعتقال والتفتيش واعتراض الاتصالات. وسوف يشمل التعديل المذكورضمانات ديمقراطية بحيث يمكن لمدع عام مستقل في وقت لاحق اتخاذ إجراءات مباشرة، ويمكن إبلاغ المكتب المسؤول عن الرقابة على الخدمة المدنية، فضلاً عن الكونغرس، الذي يتحمل المسؤولية عن المراقبة السياسية. والسلطات المقترحة في هذا التعديل أضعف كثيراً من القوانين السارية في ديمقراطيات لا تعاني من مخاطر الإرهاب التي لدينا.

ومنذ أسابيع قليلة قال الرئيس أوريبي أمام الجمعية العامة إن:

”الإرهاب والمخدرات غير المشروعة والعنف وانعدام الأمن في حالة كولومبيا الراهنة هي في الواقع نفس الشيء. ونناشد العالم الالتزام حتى نستطيع التغلب تماماً على مسألة المخدرات. ونتوسل إلى العالم ألا يؤوي إرهابيينا، وأن يساعدنا على مصادرة سلعهم، وألا يفتح أبوابه إلا لمساعدة عمليات السلام“. (A/58/PV.17)

ولهذا السبب طلب وفدي التكلم في هذه المناقشة، لكي يعرب عن إصراره على ضرورة أن تتناول اللجنة ومجلس الأمن المسائل الجوهرية التي سبق أن عرضناها في مناقشة ٢٣ تموز/يولية الماضي.

أولاً، بالرغم من إعراب مجلس الأمن في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) عن قلقه إزاء الروابط الوثيقة القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، واستعمال المخدرات والاتجار فيها، وغسل الأموال، والاتجار غير القانوني بالأسلحة، من الضروري أن تعالج اللجنة والمجلس أمر تلك الروابط معالجة أكثر شمولاً. ولا غنى عن ذلك إذا أدخلنا في الحسبان أنه على قدر نجاح الضوابط التي فرضها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على تمويل أعمال الإرهاب سوف يلجأ الإرهابيون بدرجة متزايدة إلى هذه الأنواع من الجريمة لتمويل أنشطتهم. ويحدث هذا في كولومبيا الآن منذ عدة سنوات، وقد أصبح الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال اليوم مصدر التمويل الرئيسي للجماعات الإرهابية العاملة في البلد.

ولهذا السبب أصررنا على عدم الاقتصار في تحديد طابع الأعمال الإرهابية على مكان ارتكابها أو على مدى تأثيرها الإقليمي أو العالمي، بل أن تحدد أيضاً حسب جذور تمويلها والأموال المستخدمة في ذلك التمويل. فقد ثبت أن شبكات التمويل الدولية التي

يستخدمها الإرهاب شبيهة بالشبكات المستخدمة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة. ومن الأمور ذات الأهمية العاجلة أن تشمل معركة المواجهة مع الإرهاب الحملة على الجرائم المرتبطة به استناداً إلى مبدأ الاشتراك في المسؤولية.

ثانياً، الإرهاب ظاهرة وحيدة، بغض النظر عن الشكل الذي يتخذه. يجب رفض ومحاربة أي عمل إرهابي، سواء كان محليا أو دوليا، بنفس التصميم. ولا يمكن التعامل مع الإرهاب بأي أسلوب آخر، لأنه يتحدى مبادئ الديمقراطية التي تحترم حياة الناس وحرياتهم الأساسية - وهي مبادئ تقدرها شعوبنا وتقدرها هذه المنظمة. وفضلا عن ذلك، يمكن لأي عمل إرهابي أن يصبح تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

أخيرا، نؤكد على ضرورة إعداد دراسة جادة لمعرفة جدوى قيام لجنة مكافحة الإرهاب ومجلس الأمن بإعداد قائمة عامة بالمنظمات الإرهابية في العالم، على غرار قائمة لجنة القرار ١٢٦٧ الخاصة بالقاعدة وطالبان. ولا نعتقد أن وضع تعريف رسمي مسبق للإرهاب، وهو ما تعذر تحقيقه على مدى السنوات الثلاثين الماضية، ضروري للبدء في إعداد هذه القائمة. فكما جاء في قرار الجمعية العامة ٤٩/٦٠، كل من يرتكب ”أعمالا إجرامية يقصد منها أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور“ يعتبر إرهابيا، بغض النظر عن الدوافع. يجب أن نخلص أنفسنا، مرة وإلى الأبد، من المضمون السياسي لموضوع الإرهاب لنتمكن من محاربته في جميع أنحاء العالم، لأنه جريمة خطيرة ضد حياة وحرية الناس وتهديد خطير للحضارة.

وفي حين أنني أكرر الإعراب عن دعمنا للعمل الذي اضطلع به مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب في مكافحة هذه الآفة العالمية، أود أن أُبلغ الجمعية بأن كولومبيا تتخذ محليا إجراءات للتصديق على اتفاقيات مكافحة الإرهاب التي لم تصبح طرفا فيها بعد. ولذلك، نكرر مناشدة المجتمع الدولي تقديم التعاون في الأنشطة القانونية والأنشطة المتعلقة بالشرطة، وفقا لما دعا إليه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لمكافحة الإرهاب بنجاح.

في هذا الميدان من ميادين التعاون الدولي، يجب أن نشدد على أن لدى الأمم المتحدة القدرة والخبرة والسلطة الأدبية لمساعدة جميع البلدان والمناطق في جميع أنحاء العالم التي تحيق بها آفة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أُعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العامة لمجلس الأمن بشأن موضوع بالغ الأهمية ومثار قلق كبير لجميع أعضاء الأمم المتحدة. ونتقدم بالتهنئة أيضا للسفير أرياس، سفير إسبانيا، وفريقه على إدارته لجنة مكافحة الإرهاب، التي أُنشئت عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣(٢٠٠١).

الإرهاب ليس ظاهرة جديدة، وعلى عكس بعض التصورات المغلوطة، لم تولد مكافحته من أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر. فما فتئت الهند في الصفوف الأمامية للحرب على الإرهاب منذ عقدين من الزمن تقريبا. وأثناء هذه الفترة، فقد ما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ هندي، معظمهم من النساء والأطفال، أرواحهم نتيجة الإرهاب. وفي حادث

كبير وقع مؤخرا، قتل ٥٢ شخصا بريئا من المارة في هجوم إرهابي مزدوج وقع في مدينة مومباي.

لقد انتشرت آفة الإرهاب فعلا في جميع أنحاء العالم. ولا يجوز الآن أن ينظر إلى العولمة من منظور نجاح المشاريع التجارية الحرة وانتشار أجهزة التلفزيون وسائر وسائط الإعلام فقط. فالوسائل التي يسّرت نجاح السوق العالمي – وحسّنت الاتصالات والوصول إلى وسائط الإعلام ووسائل النقل، ووفرت وسائل سفر دولي أسرع وأكثر يُسرا – أسهمت هي نفسها في تطوير شبكة إرهاب عالمية، تتغذى على رسالة الكراهية المشتركة، وتسعى لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في المذابح والدمار العشوائي لإحباط المجتمعات المتحضرة والسيطرة عليها، لا سيما المجتمعات التي تقوم على الديمقراطية المتعددة.

ومن سوء الطالع، أن تنظر بعض الدول إلى الإرهاب على أنه وسيلة قليلة التكلفة للإضرار بالرفاه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لمن تفترض أنهم ينتقصون من قدرها، وذلك بشن حرب خفيفة الوتيرة دون تحمل تكاليفها أو مخاطرها. ورغم زعم تلك الدول أنها طرف في التحالف العالمي المناهض للإرهاب، إلا أنها متورطة بحكم سجلات ماضيها وعجزها حاليا عن إثبات براءتها.

التناقضات قد تقاوم ولكنها لا تستطيع أن تصمد. فقد جاء في مقال نُشر مؤخراً في إحدى الصحف، أن مبعوثا كبيرا لدولة عضو دائم في مجلس الأمن اتهم حكومة، هي الأخرى عضو في المجلس وتدعي أنها شريك مهم في الحرب على الإرهاب، بأنها أمّنت لقوات طالبان العميلة ملاذا آمنا ”لتعيد منه تجميع صفوفها وتجند مجندين وتعبر الحدود إلى أفغانستان وتعيث فسادا فيها“ – وهذه حقيقة سعى القادة الأفغان باستمرار لإبرازها على أعلى المستويات.

يلاحظ الأمين العام في تقريره المعنون ”التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي“، أنه ”يتعين الافتراض أن القنابل المستخدمة في [هذا] الهجوم الإرهابي“ – الهجوم الذي تعرض له البرلمان الهندي في نيودلهي يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ – ”قد صُنعت في باكستان“ (A/58/116، الفقرة ٢٢). نحن في الهند لسنا بحاجة لهذا الدليل الإضافي الذي يعزز حقيقة توصلنا إليها بالفعل على أساس أدلة قوية لا يمكن دحضها أُخذت من الإرهابيين والمتآمرين معهم. لكن حقيقة أن الأمين العام سلّط الضوء على هذه المسألة في تقرير معني بتدابير القضاء على الإرهاب الدولي تشكل حدثا في حد ذاتها، لأنها دليل أيضا على المعايير المزدوجة التي يبدو أحيانا أننا نعمل في ظلها.

ويوم أمس، نُشرت مقالة في صحيفة ”نيويورك تايمز“ تشير إلى أن وزارة الخزانة الأمريكية سمّت مؤسسة خيرية،”Al-Akhtar Trust International“، بوصفها مؤسسة ممولة للإرهاب. وهذه المجموعة متهمة بتمويل متشددي القاعدة في أفغانستان، وتمويل أعمال إرهابية في العراق، وقد تكون لها صلة بقتل دانييل بيرل، مراسل صحيفة ”Wall Street Journal“. وإذا كان هناك من يبحث عن مزيد من المعلومات فإن المعلومات عن الإرهاب متوفرة في الصحافة الحرة، وما على المرء إلا أن يقرأ كتاب الكاتب والفيلسوف الفرنسي المشهور بيرنارد هنري ليفي، الذي نشر مؤخرا، والمعنون ”Who Killed Daniel Pearl?“ (من الذي قتل دانييل بيرل؟).

مع كل ما قامت به لجنة مكافحة الإرهاب من عمل جيد، يتعين عليها أن تتجاوز مرحلة

التقارير المستفيضة إلى دراسة أكثر جدية للإجراءات التي اتخذتها الدول في الجهود التي تبذلها لمكافحة الإرهاب الدولي. وسيتعيّن على اللجنة أن تستفيد من الزخم الذي تحقق منذ إنشائها لتتجاوز تقديم المساعدة لإنشاء آليات قانونية ومالية لمحاسبة البلدان على مدى وفائها بالالتزامات الحقيقية وعلى الإجراءات التي اتخذتها لمكافحة الإرهاب في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.

كانت الهند من بين أوائل الدول التي صدقت على جميع الاتفاقيات الإثنتي عشرة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وهي التي أخذت زمام مبادرة إعداد مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي، التي تنظر فيها اللجنة السادسة للجمعية العامة الآن. وتدعم الهند أيضا اعتماد مشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وإدراكا من الهند للأخطار المحتملة التي يمكن أن يلحقها بالمجتمعات المتحضرة والمنظمة الإرهابيون والعناصر الفاعلة من غير الدول، المسلحون بأسلحة دمار شامل، فقد تبنت قرارا يتناول الصلة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، اعتمدته الجمعية العامة العام الماضي بتوافق الآراء.

لقد استجاب عدد من البلدان بسرعة للنداء الدولي بتشديد الأطر التشريعية والمالية الوطنية المصممة لمكافحة الأنشطة الإرهابية. ومن دواعي الأسف أنه يوجد شعور متنام بين الدول الأعضاء أنه كلما كانت الاستجابة لمتطلبات وأسئلة لجنة مكافحة الإرهاب أكثر فعالية، كانت التقارير أكبر حجما وأصبحت عملية تقديم التقارير أكثر تدخلا في شؤونها. وإننا نرى أن من المهم تجنب خلق الانطباع، مهما كان مغلوطا، بوجود بيروقراطية تتوسع بإطراد، ممثلة في أمانة لجنة مكافحة الإرهاب، منغمسة في ممارسة للحفاظ على نفسها وإدامة أجل ولايتها.

لئن كنا نسلم تماما بأن إنشاء آليات قانونية ومالية يمثل خطوة أولى في تمكين الدول من السيطرة على مكافحة الإرهاب، فإننا مقتنعون بأن وجود نظام تقديم تقارير لا نهاية لها، دون أي جهد لمراعاة الحقائق الموضوعية الأوسع، لن يؤدي إلا إلى إصابة الدول بالإحباط والإضرار، في نهاية المطاف، بجهود مجلس الأمن الرامية إلى حشد جهد دولي فعال لمكافحة الإرهاب.

ومما له أهمية بالغة الترتيب لنظام تواصل فعال بين أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة بأسرها على أساس دوري ومؤسسي. ومن الضروري أن تتولى لجنة مكافحة الإرهاب رصد الردود في هذا التبادلات واستيعابها. والشيء المطلوب هو وجود مبادئ توجيهية واضحة وموضوعية لضبط نظام الإبلاغ الذي يجب أن تلتزم به الدول. والأمر الأهم أن الشفافية والانفتاح في هذه العملية سيزيدان الرغبة في التعاون لدى مقدمي التقارير، أي الدول الأعضاء.

والتركيز غير الضروي على التعاون مع منظمات دولية وإقليمية أخرى سيتطلب أيضا النظر فيه بعناية. إن الدول خاضعة للمساءلة عن أعمالها ولكن العديد من المنظمات الشريكة للجنة والتي وضعت على قدم المساواة مع الدول الأعضاء في هذه المنظمة لا تتحمل القدر ذاته من المسؤولية والمساءلة. وهي كثيرا ما تفتقر حتى إلى الولاية أو القدرة على التعامل مع مجال عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

ونحن نرى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تظل نقطة الاتصال الرئيسية للجنة، حيث أن اللجنة تعمل بموجب الولاية التي أعطتها إياها تلك الدول. وينبغي أن تحتل المناقشات مع المنظمات الدولية والإقليمية أهمية ثانوية بالنسبة للمناقشات مع الدول. ويجب أن تُجرى التفاعلات مع المنظمات الشريكة بمعرفة تامة من الدول المشاركة في المنظمات المعنية وبموافقتها. وتجب أيضا مراعاة أوجه عدم التوازن الإقليمي في عدد المنظمات الشريكة التي تعمل معها اللجنة.

وأخيرا، فإن مسائل مثل المصداقية ومصادر المعلومات واستقلال الخبراء الذين يعملون مع اللجنة مسائل مهمة، لا سيما إن كانت آراء الدول الأعضاء لا تؤخذ دائما في الاعتبار.

لقد قدمنا تلك الإيضاحات بغية نقل ردود صريحة عن انطباعات وآراء الأعضاء جميعهم. والغرض النهائي هو تمكين المجلس ورئيس اللجنة من مراعاة هذه الآراء أثناء تنفيذ ولاية اللجنة. وأود أن أكرر مجددا هنا أنها قُدمت بروح بناءة.

إن مكافحة الإرهاب من ضمن أهم القضايا المدرجة حاليا في جدول أعمال هذه المنظمة. وهذا الجدول يطبق في آن واحد في معظم، إن لم يكن في كل، الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن. وقد ظلت حكومة بلدي مشاركة تماما، وستواصل المشاركة الكاملة في مكافحة الإرهاب الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن عميق تقديرنا لرئيس اللجنة على جهوده في قيادة تلك اللجنة المهمة التابعة لمجلس الأمن وأن نؤكد له كامل تعاوننا في إنجاز مهمته النبيلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أعرب عن تقديري للفرصة التي أتيحت لي اليوم للمشاركة في المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام ووثيق الصلة، مثل الإرهاب الدولي إزاء السلم والأمن الدوليين، وأن أشكر السفير آرياس على إحاطته الإعلامية الشيقة جدا والزاخرة بالمعلومات.

قبل أكثر من عامين بقليل، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٧١ (٢٠٠١)، مؤكدا من جديد إدانته القاطعة للهجمات الإرهابية التي شنت على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ومعربا عن تصميمه على منع جميع هذه الأعمال في المستقبل.

وقد أملت قرار إنشاء لجنة لمكافحة الإرهاب من شأنها أن تزيد من قدرة الدول على مكافحة الإرهاب، رؤية مشتركة بين الدول للبيئة الأمنية المتغيرة تغيرا جذريا، وضرورة التصدي الجماعي للتهديدات والتحديات الجديدة.

وتقدر أذربيجان تقديرا عاليا أنشطة اللجنة، بما في ذلك تعاونها الاستباقي مع المنظمات والجماعات الإقليمية، بهدف تيسير الحوار وتبادل المعلومات على الصعيدين العالمي والإقليمي. وبلدي بصفته منسقا لقضايا مكافحة الإرهاب في إطار مجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، يُشاطر داخل لجنة مكافحة الإرهاب وجهة نظر المجموعة بشأن التصدي للتهديدات الجديدة التي تسبب فيها الإرهاب. وبهذه الصفة شاركنا بنشاط في اجتماع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعقود في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ وأيضا في اجتماع المتابعة الذي نظمته معا اللجنة ومنظمة الدول الأمريكية في شهر تشرين الأول/أكتوبر الحالي في واشنطن العاصمة. ونحن نرى أن ذلك التبادل المنتظم للآراء والمعلومات بشأن هذا الموضوع ستكون له فائدة كبيرة لعملنا المشترك.

حقا، إننا نجد أنفسنا اليوم في عصر من عدم الاستقرار المتزايد الذي يعم العالم ولا يحترم أي حدود. وقد مرت التهديدات والمخاطر والتحديات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين بتحول نوعي كبير. وفي غضون ذلك، ازداد أيضا حجم تلك التحديات. واليوم تزداد أيضا السمة الدولية للإرهاب والتحديات والتهديدات الأخرى المتباينة للأمن وهي أكثر فتكا عن ذي قبل. والهجمات الإرهابية التي ظلت تحدث على نحو منتظم منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ سيطرت، لسوء الطالع، على عناوين وسائط الإعلام، وأثبتت أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في التصدي لهذا التحدي لا يزال التهديد يحدق بنا.

وتدين أذربيجان بأقوى العبارات الممكنة جميع الهجمات الإرهابية المقترفة أخيرا في جميع أنحاء العالم بما في ذلك العمل الإرهابي ضد مقر الأمم المتحدة في بغداد وآخر الهجمات الإرهابية ضد السفارة التركية في المدينة ذاتها، والتي كانت محاولات أخرى لتقويض جهود المجتمع الدولي من أجل تحسين الحالة الأمنية داخل العراق.

وبينما نشارك بنشاط في المكافحة العالمية ضد الإرهاب ونكرر تأكيد استعدادنا المتواصل لتقديم إسهام مهم في ذلك الجهد في المستقبل، نود أن نشدد مرة أخرى على أنه لا يمكن أن تنجح مكافحة الإرهاب إذا عومل ذلك الشر بمفرده، بمعزل عن التهديدات التي تنتج الإرهاب مثل الجريمة المنظمة، والنزعة الانفصالية العدوانية، والقومية المتطرفة، والاتجار بالمخدرات وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل.

ولا بد من أن نستهدف سبل ووسائل تكديس الأصول المالية الضخمة التي تزود الجماعات الإجرامية المنظمة ذات الروابط العملية الوثيقة مع شبكات الإرهاب الدولية والحركات الانفصالية المسلحة غير القانونية. وقد تحولت الأراضي التي تسيطر عليها حاليا نظم انفصالية غير قانونية، لا سيما داخل مناطق ما يسمى بالصراعات المجمدة، إلى مناطق رمادية لمختلف الأنشطة الإجرامية، والأرباح غير المشروعة المكتسبة في تلك المناطق تستغل بنشاط لدعم الحركات الانفصالية المسلحة والإرهاب.

ويشهد كل هذا مرة أخرى على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا أكثر تصميما وجرأة إزاء مسألة الصراعات السابقة الذكر على أساس يكفل، حيثما اقتضت

الضرورة، إنفاذ احترام معايير ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية للدول الأعضاء وسيادتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد ميناوسر (تكلم بالانكليزية): تؤدي لجنة مكافحة الإرهاب دورا متميزا في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ويزداد ذلك التميز بسبب أن التقدم في المجالات ذات الصلة مثل صياغة اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب لا يزال بطيئا. وأود أيضا أن أشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب السفير إينوثنيو آرياس على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات التي قدمها اليوم وأن أعرب له عن امتنان وفد بلدي للعمل المنجز في ظل رئاسته.

بعد عامين من اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وما تبعه من إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، تجد اللجنة نفسها في منعطف حرج. فبينما شهد العالم عددا من أوجه النجاح في مكافحة الإرهاب أثناء العامين الماضيين، لا سيما القبض على عدد من المشتبه فيهم ثم محاكمتهم، كان هناك أيضا عدد مقلق من النكسات والهجمات الجديدة، مثل التفجير المروع لمقر الأمم المتحدة في بغداد قبل ما يقرب من شهرين. وتلك بعض أكبر الأمثلة وأكثرها وضوحا على أننا نحتاج أكثر من أي وقت سبق إلى تعاون في هذا المجال. ومع ذلك، لا يمكن أن يقاس عمل اللجنة ببساطة على أساس تلك الأحداث. فمهمتها هي الإعداد لنهج مشترك ومستدام لمكافحة الإرهاب تنتهجه جميع الدول الأعضاء، بغية نجاحها نجاحا طويل الأجل. وتلك مهمة على أكبر قدر من الأهمية والدقة حيث أنها تتطلب ضرب توازن دائم بين الأهداف المتضاربة أحيانا للأمن الوطني والدولي ولحقوق الأفراد.

ونظل مقتنعين بأن حقوق الإنسان، التي ترقى إلى مصاف أكبر إنجازات هذه المنظمة، يجب ألا تقع ضحية مكافحة الإرهاب. ويتطلب هذا الأمر التزاما واضحا من الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء بصون حقوق الإنسان وحكم القانون أثناء مكافحة الإرهاب مثلما عبرت عن ذلك الجمعية العامة بقرارها ٥٧/٢١٩، ويتطلب أيضا قدرا كبيرا من الخبرة. ونشيد بالجهود المتزايدة للجنة مكافحة الإرهاب في تنسيق توفير المساعدة التقنية، ونود أن نعرب عن رأينا بأنه ينبغي تصميم هذه المساعدة التقنية للوفاء أيضا باحتياجات حقوق الإنسان وحكم القانون.

إن نظام الإبلاغ في اللجنة دعامة أخرى من دعامات عملها الذي يستهدف النهوض بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). فبينما كان الإبلاغ قصة نجاح واضحة حتى الآن، من الناحية الكمية، يجب التمعن في تعزيزه نوعيا. وقد أرسلت كل دولة من الدول الأعضاء تقريرا واحدا على الأقل للجنة، وبعضها أرسل تقريرين، وهناك عدد من الدول، منها ليختنشتاين، أرسل ثلاثة تقارير. ومع ذلك، يظل واضحا أيضا أن عدد التقارير المقدمة من دولة ما ليس مؤشرا يمكن التعويل عليه على استعدادها وقدرتها على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

والتصدي لهذه القضية على نحو يراعي الحالات المحددة التي تجد الدول أنفسها فيها سيظل من بين أكبر التحديات التي ستواجهها اللجنة في المستقبل القريب بينما يضع، في الوقت نفسه، نقاطا مرجعية موحدة لجميع الدول. ولا ينتهي العمل بتلك النقاط المرجعية بانتهاء مسألة التصديق على اتفاقيات دولية تتعلق بمكافحة الإرهاب – وقد صدقت ليختنشتاين عليها جميعا ويبلغ عددها ١٢ اتفاقية – أو بكفالة إصدار التشريعات الضرورية. فالتشريع ليس سوى أساس للعمل، ولا يمكن أن يحل محل العمل الملموس والتدابير العملية. ولذلك نشجع اللجنة على مواصلة عملها في جميع المجالات المعنية، بما في ذلك في ميدان التنفيذ المتزايد الأهمية.

ونعتقد أن مناقشة اليوم أسفرت عن أفكار جديدة. وأود أن أنوه على وجه الخصوص بالبيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا في وقت سابق من اليوم.

أخيرا، اسمحوا لي أن أكرر مجددا إدانة ليختنشتاين القاطعة لجميع أعمال الإرهاب بغض النظر عن التبريرات والدوافع التي يحتج بها. ونظل ملتزمين بالمكافحة الدولية للإرهاب وبالتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب على وجه التحديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بالكلام بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الرابطة) وهي إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق تقدير وفد بلادي لمجلس الأمن على تكريس هذه الجلسة لعمل لجنة مكافحة الإرهاب. وقبل أن أمضي أبعد من ذلك، تنبغي الإشادة بالسفير أرياس وبنواب الرئيس وبأعضاء اللجنة الآخرين وبجميع الخبراء المعنيين على إخلاصهم وعملهم الشاق.

ترحب الرابطة ببرنامج عمل اللجنة التاسع لفترة الـ ٩٠ يوما التالية التي ستعمل اللجنة أثنائها على النهوض بأهدافها. ويشجعنا أن اللجنة تخطط لإعداد برنامج متابعة مع

منظمات أخرى في مجال التعاون الدولي. وتتشاطر الرابطة الرأي بأن هذه الاتصالات والاجتماعات مفيدة لمواصلة السير على درب تبادل الآراء والتنسيق من أجل مكافحة الإرهاب. وترحب الرابطة أيضا بالتنسيق المعزز بين اللجنة ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

اسمحوا لي أن أقدم تحديثا عن جهود الرابطة المتواصلة في مكافحة الإرهاب الدولي منذ آخر جلسة للمجلس بشأن اللجنة، عقدت في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣. بادئ ذي بدء، وافقت الرابطة في بالي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ على مواصلة تنفيذ وتعزيز التدابير المحددة المبينة في إعلان الرابطة بشأن العمل المشترك لمكافحة الإرهاب، الذي اعتمدته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في بروني دار السلام. وبموجب هذا، ألزمت الرابطة نفسها بتكثيف جهودها، الجماعية والفردية، لمنع أنشطة الجماعات الإرهابية في المنطقة ومكافحتها وقمعها. وركزت الرابطة أيضا على ضرورة الحفاظ على تدابير التعاون العملية فيما بين البلدان الأعضاء فيها ومع سائر المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، وفي سياق مكافحة الإرهاب العالمي بفعالية أكبر، أكدت الرابطة مجددا تصميمها على العمل معا على تخفيف الأثر السلبي لهجمات الإرهابيين على بلدان الرابطة، وحثت المجتمع الدولي على المساعدة في هذه الجهود. وتعهدت بكفالة أمن ووئام مجتمعاتها وسلامة شعوبها، وأيضا سلامة الآخرين الذين يزورونها أو يقيمون فيها وفي المنطقة.

وفي اجتماع رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في الرابطة وجمهورية الهند في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اعتمد الإعلان المشترك بين الرابطة والهند للتعاون من أجل مكافحة الإرهاب الدولي. وفي الأساس أكد الطرفان أهمية وضع إطار عمل لمنع الإرهاب الدولي وإعاقته وقمعه من خلال تبادل المعلومات والاستخبارات وتدفقها وبناء القدرات. وأكدا أيضا على التزامهما بتنفيذ المبادئ الواردة في الإعلان بموجب القوانين الداخلية لكل منهما وظروفهما المحددة. وناشدا جميع المشاركين في الحوار بين الرابطة والهند أن يصبحوا أطرافا في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٢ وفي البروتوكولات المتعلقة بالإرهاب. وناشد الإعلان أيضا جميع المشاركين تسمية وكالة للتنسيق مع وكالات إنفاذ القانون والسلطات التي تتعامل مع مكافحة الإرهاب والتمويل والوكالات الحكومية المعنية الأخرى وأن تعمل بوصفها مركز تنسيق الاتصالات بغرض تنفيذ الإعلان.

وتواصل الرابطة إدانة الإرهاب بجميع جوانبه ومظاهره وتشدد على ضرورة التصدي لأسبابه الجذرية وترفض أي محاولة للربط بين الإرهاب وأي دين أو عنصر أو جنسية أو جماعة عرقية.

وإضافة إلى ذلك، ينخرط كل عضو من أعضاء الرابطة منفردا في مبادرات مختلفة تتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي من قبيل الاتفاق بشأن تبادل المعلومات وإقرار إجراءات الاتصالات، الذي وقّعت عليه في بادئ الأمر إندونيسيا والفلبين وماليزيا في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. والآن أصبحت إندونيسيا وتايلند وبروني والفلبين وكمبوديا وماليزيا أطرافا في الاتفاق. وبموجب الاتفاق، تتعاون الأطراف في مكافحة الجريمة عبر الوطنية بما في ذلك الإرهاب.

أخيرا، ترحب الرابطة بفرصة المشاركة في الاجتماعات المقبلة للجنة بغية تقديم ما يستجد من معلومات عن التقدم المحرز في منطقتنا في ميدان مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ناصر الدين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يقدر وفد بلادي هذه الفرصة لتشاطر آرائنا مع مجلس الأمن في هذه المناقشة المهمة لتهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية. وقد حققت الأمم المتحدة نجاحات كبيرة في المكافحة العالمية للإرهاب. ونود أن نشكر السفير أرياس، ممثل إسبانيا، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح وعلى الطريقة المثالية التي انتهجها في رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب.

أظهرت الهجمة الأخيرة على مقر الأمم المتحدة في بغداد ضعف المنظمة الشديد، وهي قبل كل شيء منظمة مكرسة للنهوض بالسلام والأمن على أساس غير تمييزي. وترى حكومة بلادي أن توجيه ضربة ضد الأمم المتحدة هو بمثابة شن حرب على الجهود الجماعية للمجتمع الدولي التي تستهدف تعزيز السلام وتحسين ظروف معيشة أشد التعساء بيننا.

إن مقتل الدبلوماسيين الأمريكيين الثلاثة في غزة منذ يومين أمر مؤسف يذكرنا بالمدى الذي يمكن أن يصبح به العالم غير مأمون ومستعصيا على السيطرة. وإذا أردنا للمجتمع الدولي أن ينجح في صيانة السلم والأمن الدوليين، لا بد لنا من اعتماد نهج شامل لمواجهة حالات الصراع.

ويحتاج المجتمع الدولي في مكافحته للإرهاب العالمي إلى أن يتصدى للظروف التي تساعد على ازدهار الإرهاب. ولا نستطيع أن نأمل في أن نحرز تقدما في هذا المجال ما

دمنا نتجاهل عوامل كالفقر وانتهاك حقوق الإنسان والاحتلال الأجنبي، وهي عوامل تدفع إلى أعمال العنف غير العقلاني وإلى التدمير الذاتي.

ما من حكومة تستطيع أن تأمل في القضاء على الإرهاب وحدها، لأن الإرهاب اليوم يعمل على نطاق عالمي، ويتجاهل كلية الحدود بين الدول وهو متسلح بأحدث التكنولوجيات التي تمكنه من أن يعمل من خلال شبكات عالمية. ومما له أهمية مماثلة في مكافحة الإرهاب أنه لا بد من أن تعمل الجهود الوطنية إلى جانب الجهود المتعددة الأطراف على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والمعايير المتعلقة بحماية الحريات المدنية. ونعتقد أن القانون الدولي وحقوق الإنسان يجب أن تشكل الأساس لجهودنا الجماعية لاستئصال آفة الإرهاب، لأنها تميزنا، بوصفنا أناسا ممتثلين للقانون، عن الذين يستهدفون المدنيين الأبرياء للحصول على مكاسب سياسية.

إن وفدي يعتقد أنه ما من تدابير تشريعية أو إجراءات كثيرة تتخذها الشرطة، أو معلومات تجمعها المخابرات أو قوة عسكرية يمكن أن تضمن الأمن بينما يظل ملايين من المحرومين والمهمشين في أنحاء العالم يعانون خطر الجوع والفقر المدقع. وإذا تغاضينا عن ذلك باستمرار، فإن الشعور بعدم الأمن الناتج عن الافتقار إلى الغذاء والمأوى والاحتياجات الأخرى الإنسانية والاجتماعية الأساسية يمكن أن يصبح سببا رئيسيا لعدم الاستقرار والصراع.

ومن الضروري أن نضع نصب أعيننا أن مكافحة الإرهاب واحدة من عدد من مهمات المنظمة ذات الأولوية والمتداخلة في أغلب الأحيان. وفي الجنوب الأفريقي، كما في أنحاء أخرى من العالم، لا يزال أحد التحديات الأساسية يتمثل في اجتثاث الفقر والتخلف اللذين يمثلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن. ولذلك ينبغي للحملة ضد الإرهاب أن تأخذ في اعتبارها فقراء العالم الذين يحتاجون إلى موارد لإخراج أنفسهم من ظروف الفقر والتخلف.

ينتهز الإرهابيون روح اليأس والإحباط التي تظهر عندما يجد الناس أنفسهم مضطرين للعيش دون أمل ودون حرية. ويستغل الإرهابيون أيضا الحالات التي تنتهك فيها الدول حقوق الإنسان في عملياتها التي ترد بها على الإرهاب. وكلما تلجأ الدول إلى الاعتقال التعسفي، واحتجاز الناس من دون تقديمهم إلى المحاكمة، وتعريض المتهمين لمعاملة قاسية ومذلة أو استهداف جماعات معينة عرقية أو دينية، فإن ذلك يعطي الإرهابيين فرصا جديدة. نحن نعتقد أن ينبغي لمجلس الأمن أن يضع معايير موضوعية حين يقوم بإعداد قوائم بأسماء الأفراد والكيانات التي تقوم بأعمال الإرهاب، وأن يتحاشى استهداف ثقافات أو ديانات أو بلدان معينة.

وينبغي لنا أيضا أن ننتبه إلى أنه لا يزال هناك أناس يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي، من حقهم بموجب القانون الدولي مقاومة ذلك الاحتلال. وعلينا أيضا أن نكون حذرين عندما ننظم أو نرصد الممارسات الثقافية مثل التبرعات غير الرسمية لأغراض خيرية، بغية عدم المساس بالحريات المدنية. وعلى الرغم من أنه يمكن أن تستغل الأعمال الخيرية من قبل الإرهابيين، ينبغي لنا أن نتجنب إعاقة الأهداف النبيلة التي أنشئت تلك الأعمال الخيرية لخدمتها، وبذلك تزيد من تنفير مجتمعات بكاملها.

ومن المسائل التي لا تزال تشكل مصدر قلق لجنوب أفريقيا مسألة تتعلق بتصورات تنشأ من إصدار تحذيرات من السفر لا مبرر لها من الحكومات الأخرى ووسائط الإعلام بشأن احتمال وقوع أنشطة إرهابية في بلدان ثالثة. ونظرا للتأثير السلبي لهذه التصورات على اقتصادات الدول المتضررة يتحتم تشاطر المعلومات الاستخبارية الموثوقة فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية المحتملة مع السلطات الأجنبية ذات الصلة حتى يتم اتخاذ إجراءات وقائية.

إن جنوب أفريقيا لا تزال ملتزمة كامل الالتزام بمكافحة الإرهاب. والجهود الرامية إلى تعزيز قدراتنا في مكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة قد استكملت بالإجراءات الجماعية التي قام بها شركاؤنا الأفارقة من خلال المنظمات المتعددة الأطراف مثل الاتحاد الأفريقي ودول الكمنولث والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ووفدي لا يزال يقدر علاقة العمل الوثيقة بجنوب أفريقيا مع خبراء لجنة مكافحة الإرهاب خاصة في الوقت الذي تقوم فيه حكومتنا بإعداد التقرير الوطني الرابع عن مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، التي تعطينا فرصة ممتازة لكي نستعرض التقدم الذي تم إحرازه في مكافحة الإرهاب ولكي نحدد أولويات العمل اللاحق للجنة مكافحة الإرهاب.

يود وفدي أن يشيد بالسفير آرياس لقيادته الفعالة التي تجلت في إدارة أعمال اللجنة. وأود أن أشكره أيضا على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات وعرضه لبرنامج العمل الشامل للجنة خلال الـ ٩٠ يوما المقبلة.

إن الهجوم غير المسبوق على مقر الأمم المتحدة في بغداد في آب/أغسطس الماضي كان أقصى وأكبر هجوم إرهابي في تاريخ منظمتنا. إن قرار الجمعية ٥٧/٣٣٨ الذي سرعان ما اعتمدته الجمعية بعد ذلك الحادث المأساوي، يدين بشدة ذلك الهجوم

الفظيع ويدعو إلى تكثيف التعاون لمنع واستئصال مثل هذه الأعمال الإرهابية. وهو قرار حسن التوقيت، نظرا للتهديدات التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة في مناطق الحرب في جميع أنحاء العالم.

ونحن نرى أن مسألة مكافحة الإرهاب ينبغي أن تبقى على رأس أولويات جدول أعمال المجتمع الدولي. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) يمثل نقطة تحول تاريخية في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وإننا، تحت قيادة اللجنة، نواصل المضي قدما باتجاه التنفيذ الكامل لذلك القرار.

لقد ظلت اللجنة منذ إنشائها في طليعة الكفاح ضد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين وشاركت في مجموعة واسعة من الأنشطة. إن وفدي يشجع اللجنة على تكثيف تعاونها مع المنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. وقد أعطى الاجتماع الثاني للجنة مع المنظمات الدولية، الذي عقد في واشنطن في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، زخما جديدا لجهودنا المشتركة ضد الإرهاب.

إننا ندعم اللجنة في إيلائها أهمية كبيرة لذلك التعاون، الذي يمكننا من توسيع دائرة الحوار وذلك أمر أساسي جدا في مكافحة الإرهاب. كما نشيد بالجهود التي تقوم بها اللجنة لإجراء حوار مفتوح بين الدول الأعضاء يتميز بروح الشفافية، فضلا عن المساعدة التي تقدمها إلى البلدان من أجل تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب.

إن للجنة مكافحة الإرهاب ولاية واسعة تشمل التعاون الدولي، والآليات التنفيذية والتشريعات الداخلية. ويسعد وفدي أن يرى أن اللجنة تركز على تعزيز التشريع والآليات الوطنية لزيادة فعالية مكافحة الإرهاب. ومنذ إنشاء اللجنة، شهدنا زيادة مطردة في عدد البلدان المنضمة إلى الصكوك الدولية المتعلقة بالإرهاب. وكازاخستان من ناحيتها قد قامت بالتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. ويعتزم بلدي أن يكمل في المستقبل القريب عملية الانضمام إلى جميع الصكوك الدولية الاثني عشر المتعلقة بالإرهاب.

إن كازاخستان تدعم الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب العالمي. وعملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) قام بلدي باتخاذ تدابير فعالة ضد الإرهاب من خلال إنشاء آلية وطنية شاملة لقمع تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

وتعمل كازاخستان كذلك على تعزيز التعاون في ذلك المجال على المستوى الإقليمي. والعملية التي يمثلها المؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا، والتي بادر بها الرئيس نزارباييف، تخدم ذلك الهدف بتشجيع التعاون النشط بين الدول الإقليمية في مكافحة الإرهاب. ونعتقد أنه باستطاعة منظمة تعاون شنغهاي أن تسهم مساهمة كبيرة في جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة الأوروبية الآسيوية. وقد ساهمت كازاخستان في إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب قام به اتحاد الدول المستقلة. وإننا نتخذ مزيدا من الخطوات لتطوير التعاون في ذلك المجال مع دول أخرى في آسيا الوسطى.

من أجل ضمان اتباع نهج منظم وتدريجي تابعت اللجنة مراجعة التقارير التي قدمتها الدول الأعضاء والمتعلقة بتطبيق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ووفقا للمعلومات التي قدمها رئيس اللجنة، قامت كل الدول بتقديم تقريرها الأول، وقامت ١٥٠ دولة بتقديم تقريرها الثاني وقدمت ٧١ دولة تقريرها الثالث.

ويسرني أن أشير إلى أن كازاخستان، بعد تقديم تقريرها الثالث في الإطار الزمني المحدد، امتثلت امتثالا كاملا لمتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) كما أنها تشارك في حوار ذي مغزى مع لجنة مكافحة الإرهاب.

وأخيرا، يرى وفدي أنه لا بد للجنة مكافحة الإرهاب من أن تستمر في التعويل على دعم الدول الأعضاء ودعم المجتمع الدولي بأسره. وكما ذكرت من قبل، ما فتئت كازاخستان تتعاون تعاونا كاملا مع لجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشائها كما أنها ستستمر في تقديم كل الدعم الضروري إلى هذه الهيئة الهامة ببذل كل الجهود لمعارضة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل البرازيل، الذي أعطيه الكلمة.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعلن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو. بيد أني أعتزم الإدلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

كما أنني اغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد تعاطفنا العميق وتضامننا مع الذين عانوا جراء الخسارة المأسوية في الأرواح التي سببتها الهجمات الإرهابية البشعة التي وقعت مؤخرا في بغداد وحيفا وغزة. وقد قوبلت تلك الأعمال الحقيرة بالغضب في البرازيل. إننا نفكر في الضحايا وأسرهم ونصلي من أجلهم.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به كل المعنيين بلجنة مكافحة الإرهاب، لا سيما السفير آرياس، على أدائه الماهر بوصفه رئيسا للجنة وعلى الأهداف

المحددة بوضوح التي وضعها لمواصلة عمل اللجنة. كما أننا ممتنون للخبراء المستقلين التابعين للجنة الذين كان عملهم أساسيا في التقدم المحرز.

وكما ورد في التقارير، عقدت لجنة البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب التابعة لمنظمة البلدان الأمريكية، بالتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب، اجتماعا قبل أقل من أسبوعين لدراسة كيفية تعزيز المنظمات الدولية للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وكان ذلك الاجتماع – وهو متابعة مباشرة للاجتماع الذي روجت له لجنة مكافحة الإرهاب وعقد في الأمم المتحدة في آذار/مارس – مثالا واضحا للإمكانيات الواسعة الموجودة للتعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في تحديد وتنفيذ الاستراتيجيات والممارسات بغية تعزيز الجهود التعاونية لمكافحة تهديد الإرهاب.

وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى برنامج متابعة الأنشطة في ميدان التعاون مع المنظمات الدولية الذي أعلن في برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب لفترة التسعين يوما الحالية. وكما ذكر مرارا وتكرارا، ما انفكت منظمة البلدان الأمريكية تضطلع بدور رائد من حيث المبادرات الإقليمية المنسقة ردا على تهديد الإرهاب. وتشكل نتائج ذلك الاجتماع مدخلات مفيدة لمستقبل الاجتماعات التي تعقد بنفس الصيغة مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

وأود أيضا أن أشير إلى التقرير الذي يعتزم رئيس اللجنة تعميمه بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها الدول وتواجهها اللجنة نفسها في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وينبغي أن تشكل تلك الوثيقة إسهاما قيما في تقييم المسار المناسب الذي يتعين اتخاذه في تعزيز الامتثال الشامل للقرار وفي إتاحة التخطيط المتأني للإجراءات في المستقبل.

وكتعليق نهائي فيما يتعلق ببرنامج العمل، يتعين علينا أن نلاحظ أن جميع الدول الأعضاء قد امتثلت للالتزام بتقديم تقريرها الأول على الأقل إلى لجنة مكافحة الإرهاب. ويمثل الامتثال المتكامل للمرحلة الأولية من تقديم التقارير المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إنجازا كبيرا كما يبين أن المعايير القياسية الطموحة المنصوص عليها في ذلك القرار، بالرغم من صعوبة تحقيقها، يمكن التوصل إليها. ومن خلال عمل لجنة مكافحة الإرهاب وعمل الهيئات الأخرى مثل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في مكافحة الإرهاب، يقوم مجلس الأمن بمسؤوليته الأساسية في صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لولايته كما هي منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وبالرغم من تلك الإنجازات، لا يزال الإرهاب يمثل أحد أكبر الأخطار على السلام والأمن الدوليين والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية. وكما أوضحت بشكل سافر التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط والعراق، ما زلنا بعيدين من القضاء على آفة الإرهاب. وعلى العكس من ذلك – كما بيّن بصورة مأسوية الهجوم الإرهابي الذي شُن على مقر الأمم المتحدة في بغداد، وأدى إلى مصرع ٢٢ شخصا، من بينهم سيرجيو فييرا دي ميلو – فإنه لا أحد، ولا حتى الذين يشاركون بالتحديد في الجهود الإنسانية وإعادة الإعمار وتعزيز حقوق الإنسان وكرامته، بمنجى من آفة الإرهاب.

وبغض النظر عن الإنجازات المتعلقة بالامتثال للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن واعتماد الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والجهود المنسقة في مكافحة الإرهاب، ما زالت قطاعات كبيرة من البشرية تقع ضحايا للمظالم وأوجه عدم المساواة. والشباب الذين يعيشون في ظل تلك الظروف عرضة للاستجابة لنداء الراديكالية. وسيتعين على أية استراتيجية شاملة وطويلة الأجل لمكافحة الإرهاب أن تعالج هذه المسائل.

وكما ذكر الرئيس لولا في المؤتمر الدولي بشأن "مكافحة الإرهاب من أجل البشرية":

"إن الإرهاب أحد أعراض المرض الاجتماعي. وبتعزيز القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وبتعزيز التنمية الاقتصادية للدول والرفاه الاجتماعي للشعوب، سنبني مجتمعات معافاة ومحصنة ضد آفة الإرهاب".

وإذ أؤكد مجددا شجب حكومتي للإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، فإنني أجدد الالتزام البرازيلي بمكافحة الإرهاب واستعداد البرازيل للإسهام، مع الجهود الجماعية، على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل إكوادور، الذي أعطيه الكلمة.

السيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية بأن أشيد بالسفير آرياس على قيادته وأن أشكره على تقريره. وأرحب بهذه الفرصة لكي يخاطب وفدي هذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة، بل إنني أقدر هذه الفرصة تقديرا أكبر لأنه نادرا ما يتمكن غير الأعضاء في مجلس الأمن من مخاطبة هذه الهيئة للإعراب عن شواغلهم أو آرائهم بشأن المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي برمته.

وبالتالي، يرى وفدي أن من المناسب أن يسمع صوته فيما يتعلق بأخطر المشاكل وأكثرها حدة التي تواجهنا اليوم – وهي مشكلة تخل بالتوازن والسلام والوئام والأمن في العالم، ممزقة للنسيج الاجتماعي – السياسي ومقوضة للبناء المالي ولأمن الدول – ألا وهي مشكلة الإرهاب في مظاهره وعواقبه، مع جميع صلاته بنطاق واسع من الأنشطة غير المشروعة.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل بيرو بصفته ممثلا لمجموعة بيرو في نيويورك. غير أنني أود أن أُسمع صوتنا لأن إكوادور حليف للدول المحبة للسلام التي تتطلع إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وتؤمن إكوادور باحترام سيادة القانون والتضامن الدولي والتسامح والاحترام التام لحقوق الإنسان، فضلا عن أنها تؤمن بالمبادئ الأخلاقية والمعنوية الثابتة التي ينبغي أن نتقيد بها في سياق العلاقات بين البشر والدول. واستنادا إلى المبادئ والقيم التي تتمسك بها الأمة الإكوادورية تمسكا صارما، فإن بلدنا مدافع قوي عن ميثاق الأمم المتحدة.

وتود إكوادور أن تؤكد من جديد لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي دعمها القوي لأية مبادرة أو إجراء يتخذ لمكافحة الإرهاب الدولي في جميع أشكاله ومظاهره. ومع ذلك، فإنه ينبغي أن يُتخذ هذا الإجراء دائما في إطار الأمم المتحدة، التي لديها دور محوري تضطلع به بوصفها الهيئة المتعددة الأطراف الأساسية لضمان احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. وبالتالي فإننا مقتنعون اقتناعا قويا بأنه لا بد من التعامل مع هذا الخطر العالمي بصورة حازمة، وبطريقة منسقة وبجميع السبل والوسائل التي يوفرها للدول القانون الدولي والوطني.

ويود وفدي مرة أخرى أن يؤكد من جديد شجبه القاطع للإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، وأن يطالب المجتمع الدولي بمضاعفة جهوده للتوصل إلى ما يلزم من توافق في الآراء، بغية تزويد المجتمع الدولي بإطار قانوني متعدد الأطراف وواسع بصورة وافية للمكافحة العالمية للإرهاب، مع المحافظة في نفس الوقت على الحقوق الأساسية لبني الإنسان وكرامتهم. ويجب علينا أن نعتمد تشريعات ضد تلك الأعمال ونجرّمها بعقوبات أشد لمنعها من إزهاق أرواح بريئة، وإلحاق ضرر مادي كبير والتأثير على البنى الاجتماعية – السياسية والاقتصادية للمجتمع الدولي لتحقيق الأغراض الفاسدة المروعة للعقول المدبرة وراءها.

لقد أراد وفدي أن يقول هذا لأننا بينما ندفن أنفسنا، في كثير من الأحيان، في مناقشات لغوية أو مفاهيمية عقيمة، يظل رجال، ونساء، وأطفال في كل ركن من أركان العالم – أبرياء عزل – يقعون ضحايا لتلك الأعمال الإرهابية العشوائية المرفوضة، التي لا تبررها أي وجهة نظر. ومرتكبو تلك الأعمال والمتواطئون معهم والمحرضون عليها، بجعلهم العنف والإرهاب طريقة حياتهم، يحاولون تبرير أعمالهم تبريرا خطأ، ويربطونها بنوع من الأسس والمبادئ، بعضها عقائدي، أو ديني أو متسم بسمات خاصة أخرى.

لكن وفدي يود أيضا أن يذكر لهذه الهيئة أن الجوع والظروف غير الصحية والفقر والفوارق الاقتصادية الكبيرة، وعدم احترام حقوق الإنسان، والفساد ومعالجة الخلافات والصراعات بطرق غير سلمية، وعبء الديون الخارجية الثقيل كلها مصادر زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن على المستوى الدولي. وهذه تقوض أسس الحكم، وتزعزع استقرار المؤسسات الديمقراطية. ولذلك، من الأهمية البالغة أن يعي المجتمع الدولي وعيا تاما أن هذه الحقائق اليومية الصعبة للبلدان النامية تهديد أيضا لأمن العالم، لأنها تسبب فقد الآلاف من الأرواح البشرية في شتى أرجاء العالم كل يوم.

وبالتالي، يجب على المجتمع الدولي، المتفق في الرأي بشأن الهجوم المباشر على الإرهاب، أن يضع استراتيجية عالمية واسعة متضافرة لتعزيز التنمية وتحسين مستويات المعيشة للغالبية العظمى من سكان العالم، وأن يقيم الحوار والتسامح بين البشر، وأيضا بين الدول.

كما قلت بالأمس أمام اللجنة السادسة، مضت سنوات عديدة، وجرت مناقشات مطولة بشأن التدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب الدولي وبشأن مشروعين للاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وقد جرى تحليلهما مرة أخرى في الأيام الأخيرة، ولكن، لأسباب مختلفة، من غير الممكن حتى الآن ضمان إقرارهما. ونحن نؤكد من جديد في هذا المحفل نداءنا لكل الشعوب، التي تعتز بالسلام والحلول السلمية للصراعات أن تتغلب على خلافاتها وتضافر جهودها لصالح الخير المشترك والسلم والأمن الدوليين، وتتفق فيما بينها، من أجل ضمان حاضر يعمه التقدم والتنمية والتعايش السلمي، وضمان مستقبل للأجيال المقبلة يسود فيه الاحترام والتسامح وكرامة الإنسان.

وإخلاصا لهذه المعتقدات والمبادئ، وأيضا لالتزاماتنا الدولية، امتثلت حكومة إكوادور في العام الماضي للمادة ١٨، الفقرة ١٣، من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تقضي بتعيين سلطة مركزية، وأعدت نص الاتفاقية بحيث يصبح جزءا من مدونتنا القانونية الوطنية. وبالمثل، صدقت الحكومة الإكوادورية يوم ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

بذلت إكوادور قصارى جهدها من أجل التطبيق الفعال للأحكام السارية المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب، وعلى وجه الخصوص، قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي وضعت من أجله استراتيجية واسعة النطاق، تتضمن تدابير تشريعية وإدارية وتدابير في مجال الشرطة وتدابير أخرى. وفي الوقت نفسه، نتخذ خطوات ونمارس الرقابة الضرورية فيما يتعلق بتعزيز القائمة التي أعدتها لجنة مجلس الأمن المنشأة بمقتضى القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وفي هذا الصدد، بمناسبة مؤتمر القمة الرئاسي السابع لمجموعة ريو، في أيار/مايو، أعلنت إكوادور التزامها بتعزيز التعاون في الكفاح ضد الإرهاب، وهي تشارك في الجهود المبذولة داخل منظمة الدول الأمريكية وفي جماعة دول الأنديز لهذا الغرض.

إن الأعمال الشريرة لشبكات الإرهاب لها تأثير عشوائي كبير على المجتمع الدولي بأسره. ونحن لا يمكننا أن نظل سلبيين أمام ذلك التهديد العالمي الخطير. ويجب أن نكفل السلم والتعايش السلمي اللذين تتوق إليهما شعوب العالم كافة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأشكركم على عقد هذا الاجتماع العلني بشأن أمر يهم أعضاء الأمم المتحدة جميعا بشكل كبير. وأود أيضا أن أثني على العمل الممتاز الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب تحت القيادة القديرة للسفير أرياس.

في أعقاب المأساة المثيرة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ظهر تحالف دولي واسع النطاق لمكافحة وبال الإرهاب المقيت. وللأسف، لا بد أن نقر بأنه بالرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، لا يزال الإرهاب في تزايد، من بالي إلى موسكو، ومن الدار البيضاء إلى بومباي. وعلاوة على ذلك، فإن رمز السلام – الأمم المتحدة – عانت من اعتداء إرهابي وحشي في بغداد في شهر آب/أغسطس.

كل هذه الأحداث تلقي ضوءا جديدا على ظاهرة الإرهاب، لأنها تظهر بوضوح أنه ما من أمة وما من فرد بمأمن من هذا الوباء. الإرهاب يؤثر على أمن كل الأمم واستقرارها السياسي والاقتصادي. وفي الوقت نفسه، ما من أمة قادرة على أن تكافح بنجاح هذا التهديد بمفردها. والإرهاب، باعتباره تهديدا عالميا، يجب أن يكافح عن طريق رد فعل دولي واسع تنفذ فيه تدابير على المستوى الوطني ويدعمها تعاون إقليمي ودولي فعال.

من المحتم أن تزيد كل الدول الأعضاء تعاونها في الكفاح ضد الإرهاب، وأن تلتزم بمبادئ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب. وتؤكد أرمينيا أهمية تعريف يتفق عليه دوليا للإرهاب. ونعتقد أن اعتماد تعريف مشترك سيعزز الجهود الجماعية للقضاء على ذلك الشر. وأرمينيا ملتزمة التزاما تاما بمواصلة العمل مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، المنشأة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لمكافحة الإرهاب، ونحن مصممون على المساهمة في كل الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لهذا الغرض.

وبمقتضى أحكام القرار ١٣٧٣(٢٠٠١)، قدمنا تقريرين إلى اللجنة، ومن المقرر تقديم تقرير آخر بنهاية هذا الشهر. وأود أن أعبر عن تقديرنا للجنة وللأمانة العامة للإسهام الحيوي الذي تقدمانه في مكافحة هذا الشر العالمي.

إن المؤتمرات والحلقات الدراسية المعقودة في أجزاء مختلفة من العالم في إطار جدول أعمال مكافحة الإرهاب، علامة مشجعة على الاتجاه المتنامي نحو التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب. وقد نظمت أحداث دولية وإقليمية مشابهة في أرمينيا، أيضا بمساعدة قيمة من لجنة مكافحة الإرهاب.

لا يوجد شيء كامن في أي دين أو حضارة يولد الإرهاب. الإرهاب في حد ذاته يعتبر أساسا سلاح الضعفاء أو اليائسين سياسيا، الذين يعتقدون أنهم عاجزون عن التعويض، بالوسائل السياسية أو العسكرية التقليدية، عن الحيف الذي ألّم بهم.

ومهما كانت الأسباب، لا يمكن لأعمال الإرهابيين أن تبرر قط. ومهما كانت لا مشروعية الإرهاب، يجب معالجة أسبابه الجذرية حتى تتوفر لجهود مكافحة الإرهاب فرصة أكبر للنجاح، ويجب أن نتخذ تدابير جماعية لتغيير السياسات التي توقع سكانا ضعفاء ضحايا. وهؤلاء الضحايا كثيرا ما يلقون بالمسؤولية على آخرين عن معاناتهم، وبالتالي، يصبح من السهل تجنيدهم في المنظمات الإرهابية.

ينبغي أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها في مجالات التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر، لأنهما ميدانا المعركة الاستراتيجيان في الحرب ضد الإرهاب. وتنفيذ سياسة قائمة على تعزيز واحترام حقوق الإنسان، والقانون الدولي والتنمية المستدامة من الممكن أن يجعل العالم مكانا آمنا بقدر أكبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد قرنفل (لبنان): لا شك بأن إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للمشاركة في مداولات مجلس الأمن حول التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة

الأعمال الإرهابية تدعم مبدأ التعاون والشفافية والمساواة التي تستلهمها لجنة مكافحة الإرهاب وتسترشد بها في عملها.

واسمحوا لي أن أتقدم باسم بلادي بخالص التهانئ إلى رئيس اللجنة السيد السفير إينوسنسيو أرياس، على كفاءته ودوره القيم في تحقيق استمرارية نجاح عمل اللجنة. ونشكره على الشرح المسهب الذي قدمه عن خطة عمل اللجنة للفترة القادمة الذي سلط فيه الضوء على أهمية التدابير العملية التي تتخذها اللجنة لزيادة الوسائل المتاحة والقدرات الخاصة لجميع الدول لمكافحة الإرهاب وعزمه على تقديم تقرير عن المشاكل والعقبات التي تواجهها الدول في تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد أن لبنان لا يزال يؤيد بقوة عمل اللجنة في مكافحة الإرهاب ويتعاون معها في تنفيذ ولايتها. ويدين لبنان بشدة جميع الأعمال الإرهابية التي تدخل في إطارها أعمال العنف المنظم كالقتل والاغتيال وحجز الرهائن وخطف الطائرات والتفجير وغيرها من الأعمال الموجهة ضد المدنيين. كما أؤكد على استعداد لبنان للتعاون مع أي جهد دولي منصف وغير منحاز لجهة معينة، لمكافحة آفة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

لا يزال لبنان يعتبر أن الجهد الدولي المطلوب لقمع الإرهاب يجب أن يرتكز على فهم جذور الإرهاب وكيفية نشوئه، كمدخل لتشخيصه وللحد من انتشاره ومن ثم القضاء عليه. ومن هنا تبرز ضرورة وضع تعريف للعمل الإرهابي واعتماد معايير موضوعية لوصفه تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقواعد العرفية للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، وهو أمر لا شك في أنه سيعزز التعاون الدولي في مقاومة آفة الإرهاب.

إن دعم الدور الأساسي الذي يلعبه مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، لا يمكن أن يتعزز إلا من خلال التزامنا كدول أعضاء في هذه المنظمة الدولية بالتعهد الذي قطعناه على أنفسنا بمعالجة التحديات والأزمات التي تواجه مجتمعنا الدولي، عبر اللجوء إلى الحلول المشتركة التي يتم الاتفاق عليها وفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، حتى لا يتم استغلال الحملة الدولية ضد الإرهاب كذريعة للتنكيل بالشعوب والنيل من حقوقها الأساسية والاعتداء على سيادة الدول وحرمة أراضيها. إذ أن أي خروج على الميثاق وأي تجاوز أو تجاهل لمرجعية الأمم المتحدة وأي تعاط انتقائي مع قراراتها، وأية محاولة لفرض حلول للنزاعات والصراعات خارج إطارها، إنما يشكل انتقاصا فاضحا من مصداقية المنظمة وأجهزتها، وعلى الأخص مجلس الأمن الدولي، وضربة قاصمة لركائز النظام العالمي. ومن هذا المنطلق يعتبر لبنان أن المقاربات الأمنية وحدها والحلول الجزئية والمرحلية لا يمكن أن يكتب لها النجاح في حل آفة الإرهاب، إذ يصعب على المجتمعات البشرية البحث عن الأمن في غياب السعي لتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لا شك في أن فعالية لجنة مكافحة الإرهاب تتوقف في نهاية المطاف على درجة امتثال الدول لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرارات الأخرى ذات الصلة، وعلى الدعم المقدم من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية التي تلعب دورا هاما في هذا المجال.

ويعمل لبنان على الصعيدين الدولي والإقليمي وعبر مؤسساته المحلية على تنفيذ التزاماته وفق أحكام القرارات والاتفاقات والبروتوكولات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب التي انضم إليها، والتي أصبحت أحكامها في مجال التطبيق تتقدم على أحكام القانون الوطني اللبناني. وإن هذه الخطوات التي اتخذها لبنان في مجال مكافحة الإرهاب تم تضمينها في ثلاثة تقارير قدمها لبنان إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والصادرة في الوثائق S/2001/1201 و S/2002/728 و S/2003/451، وفي تقريره المقدم بموجب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) الصادر في الوثيقة S/AC.37/2003 (1455/)/60.

ويتطلع لبنان إلى متابعة تعاونه مع مجلس الأمن ومع هذا الجهد الدولي للإسهام في إيجاد حلول تكون عادلة وشاملة لمعالجة آفة الإرهاب التي يعاني منها مجتمعنا الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى السفير أرياس إذا رغب في الإدلاء بملاحظات أخرى.

السيد أرياس (تكلم بالإسبانية): أود فقط أن أجزي الشكر للمندوبين الذين تلطفوا بتوجيه كلمات طيبة بحقي وبحق اللجنة. ولقد أحطنا علما باقتراحاتهم بشأن سبل تحسين أعمال اللجنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب ممثل باكستان الكلمة.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أعتذر عن أخذي الكلمة في هذا الوقت المتأخر. أود أن أرد باختصار شديد على النقاط التي أثارها ممثل الهند. نأسف جدا لاستعماله هذا المحفل مرة أخرى للقذف بباكستان والخوض في مزاعم مختلفة. وعلى سبيل المصادفة، طرح يوم أمس نفس المزاعم أمام اللجنة السادسة. إننا نرفض رفضا قاطعا جميع هذه المزاعم باعتبارها كاذبة وخبيثة ومغرضة.

باكستان فخورة بدورها كدولة على خط المواجهة في الحرب على الإرهاب. ووكالاتنا لإنفاذ القانون منخرطة في عمليات ضد خطوط الإرهابيين المشبوهين – خصوصا على طول الحدود الباكستانية – الأفغانية – وتلك الحقيقة معروفة تماما للعالم.

وكل المزاعم بشأن إعادة تجمع عناصر تنظيم الطالبان في باكستان مضللة وباطلة تماما.

لقد أشار الممثل الهندي إلى ما يُسمى بالافتراض، المبني على أساس تحقيق أُجري في النمسا، بأن القنابل اليدوية المستخدمة في الهجوم على البرلمان الهندي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ منتجة في باكستان. وليست هذه سوى دعاية محضة. وإذا كانت الشركة النمساوية التي كانت فعلا موضوع هذه التحقيقات قد صدّرت هذه القنابل اليدوية إلى باكستان، فلا يمكن للمرء استبعاد احتمال قيامها بعمليات تصدير مماثلة إلى بلدان أخرى، بما فيها الهند.

وبالنسبة للمقال الذي ظهر أمس في صحيفة نيويورك تايمز، فقد تبادلنا المعلومات بهذا الشأن مع لجنة مجلس الأمن المعنية. ونحن واثقون بأن المقال يستند إلى معلومات زائفة لا بد وأن يكون مصدرها جهات ذات مصلحة، لا تدخر وسعا في تشويه سمعة باكستان. وفي الواقع، أن هذه المزاعم الهندية محاولة لصرف الانتباه الدولي عن حكم الإرهاب الذي أطلقته الهند على الأبرياء من سكان جامو وكشمير المحتلتين بغية قمع كفاحهم المشروع من أجل حقهم في تقرير المصير.

وتمثل سياسات الهند القمعية في جامو وكشمير المحتلتين أسوأ أشكال إرهاب الدولة. وكما قال أميننا العام:

”على الصعيد الدولي، بدأنا نرى استخداما متزايدا للفظة الإرهاب بغرض تحويل الخصوم السياسيين إلى شياطين، ولخنق حرية التعبير والصحافة، ونزع الصفة الشرعية عن المظالم السياسية المشروعة. ونرى عددا كبيرا جدا من حالات لدول تعيش في توتر مع جيرانها وتستخدم الحرب على الإرهاب استخداما انتهاريا للتهديد بالقيام بعمل عسكري جديد بشأن نزاعات قديمة أو لتبرير ذلك العمل“. (SG/SM/8518)

والهند في الواقع على دراية كبيرة بالإرهاب. فقد انخرطت في أسوأ أشكال الإرهاب ضد مواطنيها. والعام الماضي، كان مقتل ٢٠٠٠ مسلم في ولاية غوجارات الهندية مثالا حيا على ذلك. ومن المؤسف أن تفلت الهند من العقاب على مثل هذه الأعمال باسم الديمقراطية والعلمانية. وزرعت الهند الإرهاب ضد كل جار من جيرانها. وعلى المرء أن يقرأ كتابا بعنوان ”التدخل الهندي في سري لانكا: دور أجهزة الاستخبارات الهندية“، من تأليف روهان غونارتنا. يقول الكتاب:

”كان أكثر من ٢٠ ٠٠٠ متطرف تاميلي يتخذون من الهند قاعدة لهم. وأجرت الوكالة الهندية للاستخبارات الأجنبية وجناح البحوث والتحليل الجولتين الأولى والثانية من تدريبهم في منشأتين عسكريتين هنديتين في أوتار برادش وهيماشال برادش. وبعد ذلك ... أقاموا لهم معسكرات تدريب في جنوب الهند“.

وهناك تقارير جيدة التوثيق تفيد بأن وكالات الاستخبارات الهندية رعت ووجهت جماعات من الكشميريين الخُذَّال لارتكاب أعمال إرهابية داخل كشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي كوسيلة لتشويه سمعة النضال من أجل تحرير كشمير وترهيب الشعب الكشميري. وقد سجلت ذلك منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، وسُجل في تقارير أخرى موثوق بها.

وسنرسل قريبا إلى لجنة مكافحة الإرهاب معلومات بشأن أنشطة القنصليات الهندية في أفغانستان لتشجيع

الإرهاب في باكستان. وسنقدم معلومات محددة إلى رئيس اللجنة على أساس من السرية. وإذا شاء الهنود، يمكننا أن نتشاطر معهم هذه المعلومات علانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب بشأن عمل اللجنة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل تهديدا من أخطر التهديدات التي تواجه السلام والأمن، وأن أي عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي ولا يمكن التماس أعذار له، بغض النظر عن دوافعه ومتى ارتُكب وأيا كان مرتكبه.

”ويشير مجلس الأمن إلى البيان الصادر عن رئيسه في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/3) الذي سجل فيه عزمه على مراجعة هيكل لجنة مكافحة الإرهاب وأنشطتها في موعد أقصاه ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويؤكد المجلس استمرار الترتيبات الحالية لمكتب اللجنة لفترة ستة أشهر أخرى. ويدعو المجلس لجنة مكافحة الإرهاب إلى المضي قدما في تنفيذ جدول عملها على النحو المبين في برنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما التاسعة (S/2003/995)، مع تركيزها على وضع تدابير عملية مصممة لزيادة الوسائل المتاحة للدول لمكافحة الإرهاب، ومساعدة الدول على تحديد المشاكل التي تواجهها في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والسعي إلى إيجاد حلول لتلك المشاكل، والعمل على زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وتعميق حوارها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية النشطة في المجالات التي يشملها القرار. ويدعو مجلس الأمن هذه المنظمات إلى مواصلة السعي لإيجاد السبل الكفيلة بتحسين عملها المشترك لمكافحة الإرهاب والعمل مع الدول المانحة، حسب الاقتضاء، لوضع البرامج المناسبة.

”ويلاحظ المجلس أن ٤٨ دولة من الدول الأعضاء لا تزال متأخرة في تقديم تقاريرها، التي دعا القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى تقديمها. ويدعو المجلس هذه الدول إلى أن تعجل بتقديم تقاريرها، حفاظا على عالمية الاستجابة التي يتطلبها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وسيبعث رئيس لجنة مكافحة الإرهاب إلى مجلس الأمن بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بقائمة الدول التي تكون متأخرة في تقديم تقاريرها حتى ذلك التاريخ.

”ويدعو مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب إلى مواصلة تقديم تقارير عن أنشطتها على فترات منتظمة ويعرب عن نيته في مراجعة هيكل اللجنة وأنشطتها في موعد أ قصاه ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.“

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2003/17.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.
